(9)

أزمـة العـراق...

غياب دولة المواطنة

❖

معالي الدكتور عبد الكريم السامرائي

وزير العلوم والتكنولوجيا

❖

■ 2 تموز 2013 ■

التقديم

افتتح الدّكتور إبراهيم بحر العلوم ملتقى الثلاثاء الشهري في جلسته التّاسعة بتاريخ 2 تموز 2013 مُرحِبّاً بضيف الملتقى لهذا الشهر معالي وزير العلوم والتّكنولوجيا الدّكتور عبد الكريم السّامرائي وبضيوف الملتقى الكرام، وجاء في التّقديم:

بسم الله الرّحمن الرّحيم

﴿قل هذه سبيلي أدعُ إلى الله على بصيرةٍ أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين﴾ - صدق الله العلي العظيم

سماحة السّيد بحر العلوم، الضّيف العزيز، أصحاب المعالي والسّعادة والسّيادة، الإخوة والأخوات الأكاديميون والمثقفون والإعلاميون، الأخوات الفاضلات والإخوة الأفاضل، السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أصداء الملتقى

يُسعدنا أن نلتقي معكم في الجلسة الملتقى التّاسعة كما ويُسعدنا أن

نسمع أصداء هذا الملتقى في الوسط السّياسي والثقافي لقضايا ثلاث:

المحور الأوّل: احتضان هذا الملتقى لصنّاع القرار السّياسي في العراق وتفضّلهم علينا بالمشاركة فيه.

المحور الثّاني: حضوركم أيّها السّادة والسّيدات، إنّ هذا الحضور المتنوّع النخبوي والسّياسي والأكاديمي والثقافي محلّ اعتزازٍ وتثمين.

أمّا **المحور الثالث** وهو الأهمّ: الحوار النّاضج والهادف، فقد نجحنا حتّى الآن في ضبط إيقاعات هذا الحوار الهادف بشكلٍ يؤمّلنا بالاستمرار فيه سعياً إلى تحقيق أهدافه.

أملنا كذلك أن نتواصل بتوثيق هذه الملتقيات كما تم توثيق الملتقيات السّابقة. وكنّا نتوقّع أن نتمكّن من توزيع الحلقات الأخرى في هذه الأمسية، لكن تعذّر علينا تحقيق ذلك. ومع هذا فالشكر إلى اللّجنة المشرفة وخاصةً رئيس تحرير جريدة المواطن الأخ علي الغريفي والطّاقم الذي يشرف على إعداد وتوثيق هذه الملتقيات. كما ونشكر الجهد المبذول في الإخراج والطّباعة ولكم من راعي الملتقى سماحة السّيد بحر العلوم ومن داعيكم ومن الإخوة العاملين كل الشكر والثّناء على هذا التّواصل الجميل.

تبريكات وتهانٍ

لا بدّ ونحن على مقربةٍ من شهر رمضان المبارك الذي يُصادف الأسبوع القادم، أن نقول لكم مقدّماً رمضان مبارك وتقبّل الله أعمالنا وأعمالكم وتقبّل الطّاعات، وغفر الله ذنوبنا، خاصّةً ذنوب السّياسيين، وما أكثرها وأنا منهم في هذا الشهر المبارك.

وكذلك دعوني أتقدّم بالتّهنئة إلى الشعب العراقي الكريم وإلى الحكومة وإلى وزارة الخارجية بالنّجاح الذي تمّ تحقيقه الأسبوع الماضي لخروج العراق من الفصل السّابع واستكمال السّيادة واستكمال الاستقلال. نتمنى أن نتمكّن

من استثمار هذا الإنجاز الوطني الكبير سياسياً واقتصادياً لرفع العراق وازدهاره.

الحكومات المحليّة

أُعلنت هذا الشهر نتائج انتخابات مجالس المحافظات في نينوى والأنبار عن نسب مشاركةٍ تُشابِه مثيلاتها في باقي المحافظات. أمّا في بغداد والمحافظات الأخرى، فقد صادقت رئاسة الجمهورية على مراسيم تعيين معظم المحافظين. وفي جميع أحوال، فقد سارت عمليّة تشكيل الائتلافات بشكلٍ انسيابيٍ نسبياً وضمن الفترات المقرّرة لها قانونياً. لا شك في أنّ الفترة القادمة ستكون محطّ أنظارٍ وترقّبٍ لاختبار كفاءة وانسجام الائتلافات السّياسية وقدرتها على تحقيق برامجها الانتخابية لخدمة أبناء هذه المحافظات. ومن السّعادة أيضاً أن نرى في دورة مجلس النّواب الجديدة أداءاً لربّما يكون متميّزاً نسبياً عن الفصل السّابق ونأمل أن يستمرّ هذا الأداء على نحوٍ أفضل.

ضيف الملتقى

ضيفنا لهذا الملتقى في هذه الأمسية البغدادية التّموزية القيادي في القائمة العراقية ورئيس حركة السّلم والتّنمية الدّكتور عبد الكريم السّامرائي. وكما تعرفون، فقد كان نائباً في البرلمان عام 2006 عن جبهة التّوافق وترأّس نيابة لجنة الأمن والدّفاع في تلك المرحلة. وعام 2010، تسلّم حقيبة وزارة العلوم والتّكنولوجيا، كما يُعتبر ناشطاً سياسياً في صفوف الحزب الإسلامي العراقي وفي صفوف حركة الإسلاميين قبل التغيير وقد عانى مثل إخوانه وزملائه إن كان على الصّعيد الشخصي أم على صعيد أسرته.

من جهةٍ أُخرى، فهو من القادة الذين لعبوا دوراً تضامنياً مع الاحتجاجات التي حدثت في المنطقة الغربية وخاصّةً في سامراء وقدّم استقالته

تضامناً مع تلك الاحتجاجات لتحقيق المطالب وعاد إلى مجلس الوزراء الأسبوع الماضي.

في جميع الأحوال، ما نريد قوله من هذه المقدّمة المختصرة، إنّ حركة الدّكتور السّامرائي السّياسية خلال الأزمة الماضية اتّسمت بميزةٍ مهمة، فهناك رؤيةٌ واعتدالٌ وتوازنٌ في الموقف. هذا ما نحتاجه في المرحلة التي يمرّ بها البلد من مخاضٍ سياسيٍّ عسير، أن تكون هناك شخصياتٌ تمتلك رؤية الاعتدال في تشخيص المواقف والتّوصل إلى آلياتٍ لحلّ هذه الأزمات. من هذا المنطلق، نتمنى أن يضيف الضّيف إلى ما قدّمتْه القيادات السّياسية في الفترات السّابقة من رؤى وتشخيصٍ للأزمة السّياسية وآفاق للحل. فقد تفضّل علينا في الجلسة السّابقة وكانت له مداخلة، أمّا اليوم فنستضيفه لنتحدّث معه في حوارٍ صريحٍ ضمن قدرتنا العالية على ضبط إيقاعاته التي تساهم في وصولنا إلى الهدف المنشود. شكراً لكم وللضيف العزيز.

القسم الأول
غياب دولة المواطنة
المحاضرة

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد،

سماحة السّيد بحر العلوم المحترم، معالي الوزراء، معالي السّادة النّواب، المشايخ الكرام، السّادة الأفاضل، الإخوة الأكاديميين، السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

■ الاعتدال ضرورة قيادية

أشكر أخي الدّكتور إبراهيم بحر العلوم على هذه المقدّمة الرّائعة. نتمنّى

ونسأل الله تعالى أن يجعلنا عند حسن ظنّهم وظن العراقيين في أن نكون ضمن هذا الوصف الذي ذكره وهو وصف الاعتدال. وينبغي على كل عراقيٍّ وكل مسلم أن يكون هكذا. فالاعتدال هو وصف كل مسلمٍ وينبغي على من يتبوّأ مكانةً مهمّةً في قيادة أي شريحةٍ في المجتمع أن يكونَ معتدلاً. جزءٌ من ديننا أن نكون معتدلين ومتسامحين. وجميعكم ذلك النّفر الذي جاء بين يَدَيْ النّبي (ص) يسأله عن عبادته ولما سألوا عن صلاته وصيامه فكأنّهم استقلّوها، فقال أحدهم "أنا أصوم ولا أفطر" وقال الآخر "أمّا أنا فأقوم ولا أنام" وقال الثالث "أمّا أنا فأعتزل النّساء". ولمّا أخبر النّبي (ص) قال: "أمّا والله أنّما أنا اتقاكم لله وأخشاه ولكنّني أصوم وأفطر وأصلّي وأنام وأتزوج النّساء وهذه سنّتي ومن رغب عن سنّتي فليس مني". هذا الوصف الطّبيعي، وهو وصف الذي يثقل على نفسه ويثقل على غيره بما ليس في دينه ووصفه كالمنبت الذي يُحَمّل دابّته في سفرةٍ أكثر ممّا تتحمّل فتموت دابّته وهو لم يقطع طريقه. لذلك، أسأل ألّا نكون هكذا بل نكون كما يريد ربّنا اولاً وكما يريد شعبنا الذي هو المحور كي تتحقّق مصلحته.

■ ملتقى رائع

لا شك في أنّ المحاور التي تُطرَحُ دائماً في هذا الملتقى هي وصفٌ وتوصيفٌ للوضع العراقي بشكلٍ عامٍّ وأيضاً هي مقترحات وتصوّرات الإخوة للحلول. لقد حضرت الملتقى السّابق وكان رائعاً حيث حضر الدّكتور برهم صالح وطُرِحَت فيه المداخلات والأفكار الطيّبة. نأمل أن تُستَثمر هذه الحوارات وأن يتمّ تحويلها إلى آليات عملٍ تؤثّر على قرارات القادة على المستويات الرّسمية سواءً كانت تنفيذية أو غير ذلك. كلّي أمل، وبالتّأكيد حضور أمثالكم هذه الملتقيات سينعكس إيجاباً على آليات العمل في كل المجالات التي نعمل بها سواءً في مجلس الوزراء أو مجلس النّواب أو في كل الأماكن التي نشغلها في مراكزنا الرّسمية.

■ عراق ما قبل 2003

إذا أردتُ وصف الوضع العراقي الآن، لا بدّ أن أتناول شيئاً بسيطاً عن الوضع العراقي منذ عام 2003 حتّى اليوم ليكون مدخلاً صحيحاً وتوصيفاً يساعدنا على اقتراح الحلول الصّحيحة.

قادت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 تحالفاً عالمياً لغزو العراق رغم كل التّبريرات التي قدّمتها أميركا حول الغزو وثبت أنّها غير صحيحة. رغم ذلك، أنقذنا هذا الغزو من نظامٍ دكتاتوري مستبدٍّ جَثم على صدور العراقيين فتراتٍ طويلةً وأضعف العراق والمواطن العراقي وهدّد حريته وصادر كل شيءٍ عنده.

لم يكن لدى المواطن العراقي في ذلك الوقت حرية كلامٍ أو حرية اتصالٍ أو أيّ مجالٍ من مجالات التّعبير عن الرّأي إلّا بما يسمح به قائد الضّرورة أو ما تسمح به أنظمة الحزب القائم في ذلك الوقت.

ومن الطّريف أنّه في عام 1997 حدثت الكثير من المضايقات لعائلتنا حيث اعتُقِل أحد إخواني وأُعدِم وذهب الآخر في الحاكمية والثالث، وهو سفيرنا الآن في بلغاريا، صدر عليه حكمٌ وسافر خارج البلاد. بعد مدّة، اضطُرِرت إلى الاتصال به لكنّني لم أتمكن من ذلك فذهبت مع أحد أصدقائي الأكراد إلى زاخو لنتصل به هاتفياً ونعود. أقول إذاً إنّه لم تكُن لدى الفرد حريّة الاتصال في ذلك الوقت حيث لم يتوفّر هاتفٌ نقّالٌ أو أيّ وسيلةٍ من وسائل الاتصال. كما وحُرِم العراقي في تلك المدّة من أبسط الحقوق ولم يكن لديه أي منفذٍ من منافذ التّعبير عن الرّأي وكان العراق يعيش حقبةً عصيبةً بالإضافة إلى الحُرمان والرّاتب الذي لم يكن يكفيه حتّى لشراء طبقةٍ من البيض.

■ عراق ما بعد 2003

كذلك عشنا في هذه المرحلة حالةً سياسيةً صعبةً وشهدنا علاقاتٍ سيئةً

مع دول الجوار وخضنا حروباً كُبرى. صحيحٌ أنّه كان احتلالاً أو غزواً أو تحريراً كما سمّاه البعض في تلك المدّة ولكنّه أنقذنا من النّظام البعثي، وكنّا نأمل أن ننفتح على وضعٍ جديد وننتقل فيه إلى مرحلةٍ أخرى وأن نخوض غمار الدّيمقراطية ونستثمرها بشكلٍ ينسجم مع طموحاتنا. صحيحٌ أنّنا كُنّا داخل العراق ولم نستطع الخروج في ذلك الوقت، لكن كان إخواننا وزملاؤنا في الخارج يفكّرون بمشاريع كثيرة، وكانت المعارضة الإسلامية تفكّر بتحويل المشروع الإسلامي إلى شيءٍ جديدٍ يعيش فيه العراق بعد التخلص من هذا النّظام الدكتاتوري كي يعيش العراقيون في وضعٍ يتناسب مع ما كان يُخطط له في ذلك الوقت. وفي الفترة ما بين عامي 2003 و2005 كنّا نشعر تقريباً بأنّ العراق قد بدأ فعلاً بالانتقال بشكلٍ صحيحٍ نحو بناء الدّيمقراطية، حيث استطعنا أن نصيغ دستوراً ونجري انتخابات. لكن سأتطرق بعد قليلٍ إلى ما حدث من تفجير مرقد الإمامَيْن العسكريَيْن الذي كان مفصلاً أساسياً في تحوّل المشهد العراقي من مشهدٍ إلى مشهدٍ آخر.

■ اوضاع الشعب العراقي

كان الشعب العراقي يتشكّل تقريباً من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأوّل هو إقليم كردستان. كان مستقراً منذ بداية التّسعينات بسبب ما حصل من شبه عزل الإقليم عن العراق. وبنى الإخوان في قيادة الإقليم منذ تلك المدّة حتّى عام 2003 علاقاتٍ مميّزةً مع دول العالم واستطاعوا أن يبنوا الإقليم شيئاً فشيئاً إلى أن وصل في عام 2003 إلى مرحلةٍ معيّنةٍ ودائماً ما كان وضعه خاصٌ وتمكّنوا من تشريع دستور.

■ الشعب العراقي والمحافظات الأخرى ظهر فيهما اتّجاهان للتعامل مع الاحتلال:

الجزء الأكبر من الشعب العراقي اعتبر الاحتلال فرصةً للانتقال إلى مرحلةٍ جديدةٍ نعيش فيها حياةً طبيعيةً كبقيّة العالم ويستطيع العراق فيها تحسين أوضاعه الاقتصادية وغير ذلك.

أمّا الجزء الآخر، فاعتقد أنّه احتلالٌ تنبغي مقاومته بأشكالٍ مختلفة. رأى القسم الآخر ممن كانوا يمارسون العمل السّياسي سواءً في الدّاخل أو الخارج أنّ المقاومة السّياسية وحسب ما سُميت يمكن أن تكون هي المنقذ للتوجيه الشرعي والمنقذ لما يرون فيه المصلحة بالتّعامل مع الأحداث وبدأوا يصلون إلى مبدأ المشاركة السّياسية في العملية الانتخابية وغيرها، كما وألّفوا الكثير من المؤلّفات. وقد كُنّا نحن من ضمن هؤلاء الذين اعتقدوا منذ بداية الاحتلال بأنّه لا بدّ من أن ننتقل إلى التّعامل مع العراق الجديد بهذه الكيفيّة وأنّ المشاركة في العملية السّياسية في تقديرنا كانت هي الأولى والأرجح وتصبّ في مصلحة البلد. وإن سَنّت هذة المجموعة القوانين فلا مُشكلة لدينا لكن لاينبغي أن تتشكّل حالة صراعٍ بين الأطراف بل على العكس يجب أن يتمتّعوا بحرية العمل في ما يروه مناسباً سواءً من النّاحية الشرعية أو من حيث تحقيق المصالح وتجنّب الفساد.

■ اختلال التوازن

إزاء هذه التّصورات ونتيجةً لمشاركة البعض وعدم مشاركة الآخر كانت هناك ظواهر عديدةٌ من أهمها مسألة المشاركة والحضور في مؤسسات الدّولة وتأسيس الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية التي لم تتشكّل كما نصّ الدستور وحصل خللٌ في التّوازن في الوقت الذي لم يُجبر أحدٌ على عدم المُشاركة.

هذه المقدّمة ضروريةٌ لتوصيف واقع الحال إذا أردنا تقييم تجربتنا التي حصلت والتي كان المواطن العراقي يأمل من خلالها بديمقراطيةٍ تُبنى بعد عام 2003، لكن ما هو شكل الدّيمقراطية وما هي المحاور التي ستكون عليها؟

نستطيع القول إنّ المواطن العراقي كان يأمل تحقيق عدّة أمورٍ يشتهيها ويراها ويخطّط لها. إنّ الأمور التي كان يتمنّى المواطن العراقي من هذه الديمقراطية أن تحقّقها عديدةٌ ومهمّة.

أوّلها، دستورٌ مُتَفَقٌ عليه، وقد واكبنا هذه القضية حيث كان هناك صراعٌ شديدٌ على طريقة صياغته إلى أن صار بهذه الطّريقة. لقد كُنّا من ضمن من اعترض على ما جاء في الدّستور لأنّه أتى مفصّلاً على كيفيات النُّخب السّياسية وطبعاً لم يكن هناك توافقٌ على كل الأمور ولكن هذا هو ما تمّ التّوصّل إليه. لذلك، اشترطنا وضع مادّةٍ تتيح للنّخب السّياسية أن تعدّل ما جاء في الدّستور كي نتمكّن من المصادقة عليه وتأييده وفعلاً وضعنا المادّة 142 وكنّا نأمل بتحقيق تعديلٍ عليه.

وكنّا في الدّورة الثانية موجودين وتشكّلت لجنةٌ برئاسة الشيخ همام حمّودي بقيت تدرس التّعديل لأربع سنواتٍ لكن بصراحة لم تُعدَّل القضايا الأساسية حيث كان هناك صراعٌ شديدٌ حولها. في المُقابل، عُدّلت القضايا الثانوية ولم تُقرّ بشكلٍ نهائيٍّ فبقيت مواطن للنّزاع، ومنها قضايا النّفط وغيرها من القضايا بين الإقليم والمركز التي هي إحدى المسائل المُختلف عليها في الدّستور أصلاً.

■ الإرهاب اخترق القوات المسلّحة

كنّا نأمل بناء قوّاتٍ أمنيةٍ متوازنةٍ وغير مخترقةٍ لكن كما ترون اليوم لا تزال هناك اختراقاتٌ في القوّات المسلّحة من عناصر الإرهاب أو من عناصر غير كفوءة. لقد أشرف الأميركيون على بناء هذه القوّات على خلفيّة حلّ الجيش العراقي وحلّ مؤسّسات الدّولة. واليوم تحدّثنا مع الدّكتور صفاء الصّافي في مجلس الوزراء عن قضية استشهاد مدرّب نادي كربلاء الأخ محمد عباس كما وتحدّث بعض الوزراء بصراحةٍ وقالوا إنّ هذه القوّة التي ساهمت

باستشهاد المدرّب، رحمة الله عليه، اتّسمت بالحماقة والاستهتار الشديدَيْن، فقد ضربه شخصٌ بالهراوة حتّى مات. هل هذا يُعدّ من القوّات الأمنية الحقيقية؟ من درّب هذا الشخص؟ كيف تمّ تدريبه؟ لذلك توجد العديد من الإشارات، ويجب إعادة بناء هذه القوّات بما ينسجم وأخلاق العراقيين في أقرب فرصة.

■ ما زلنا نتطلّع لقانون انتخابات أفضل

تشكّلت مفوضيّة انتخاباتٍ في الدّورة السّابقة وأعتقد أنّ هذا إنجازٌ بحدّ ذاته. صحيحٌ أنّ الكُتَل السّياسية هي التي أشرفت على تشكيلها لمرّتيْن وأنا متأكّدٌ من أنّها ليست مستقلّةً عن الجبهة السّياسية ولكنّها مع ذلك عملت بجدّيةٍ وبمهارةٍ عالية. واستطاعت المفوضية السّابقة أن تُنجز العديد من الانتخابات وقامت أيضاً بإجراء انتخابات مجالس المحافظات في الفترة الماضية. كانت هناك ملاحظاتٌ أساسيةٌ وإن لم تكُن جوهرية. إنّ العوامل التي أثّرت على الانتخابات هي عوامل أُخرى منها عزوف النّاخب وغيرها ولم تكن بمثابة تقصيرٍ أو عدم مهنية هذه المفوضية. والحمد لله تشكّلت أكثر من حكومةٍ في العراق نتيجة انتخاباتٍ تنافست فيها الأحزاب.

لكنّ الإشكالات التي وقعت أثناء تشكيل الحكومة مبنيّةٌ على عوامل غير الانتخابات كان بعضها يتعلّق بقانون الانتخاب الذي سمح للبعض وأقصى البعض الآخر في الدّورة السّابقة. قرّرنا أن نتجاوز هذه الإشكالات في هذه الانتخابات في مجالس المحافظات، ولكن جيء لنا بنظام كتلةٍ تحصل على أرقامٍ هائلةٍ ومقاعد قليلةٍ مُقابل قوائم تحصل على أصواتٍ قليلةٍ ومقاعد كثيرة. وحتّى الآن، لم نستطِع الحصول على نظامٍ انتخابيٍّ جيّدٍ بحيث يكون عادلاً.

إضافةً إلى عوامل أخرى، فالحكومات السّابقة تشكّلت بناءاً على نتائج انتخابات. واجهنا في تشكيل الحكومة الحالية موضوع الكتلة الأكبر لمجلس

النّواب ورغم الخلاف حول تفسير نص المادّة 76، تشكّلت حكوماتٌ نتيجة الانتخابات وأعتقد أنّ هذا عاملٌ إيجابيٌّ استطعنا أن نتجاوزه وأن نكون قادرين على تجاوز الإخفاقات في المرحلة التالية.

■ فشلنا في تشريع قانون المحكمة الاتحادية

لقد فشلنا في تشكيل محكمةٍ اتّحاديةٍ مُتّفقٌ عليها بعد تشريع قانونها وهذه من المسائل التي للأسف الشديد لا تزال محوراً للجدل وخلافاً بين الكُتل السّياسية. هذه المحكمة لم تُشكّل رغم أنّ الدّستور قد نصّ على تشكيلها وأعطاها الصّلاحيات، ومن ضمن صلاحياتها تفسير مواد الدّستور. أمّا المحكمة الموجودة الآن فقد شُكّلت قبل الدّستور من دون قانونٍ لها كما وأنّها تُفسّر الدّستور رغم أنّها لا تملك تلك الصّلاحية. وإذا سأل أحدٌ كيف نقبل بهذا، أقول: هل لدينا بديل؟ للأسف لم نستطِع حتّى الآن تشكيل محكمةٍ اتّحاديةٍ على وفق ماجاء في الدّستور وفي مواده 91 و92 و93.

من الغبن الشديد أن نتكلّم جزافاً عن القضاء وجميعنا جئنا من محافظات، فهو متميّز ويعمل بشكلٍ رائع. نعم، ثمة ملاحظاتٌ على بعض مفردات القضاء، وليس من المنصف التّعميم ونعت القضاء بهذا الأمر. أنا أعرف طبيعة القضاء في محافظة صلاح الدّين وغيرها من المحافظات ومن الممكن أن يكون الدّكتور وائل عبد اللطيف على درايةٍ بوضع البصرة. القضاء العراقي متميّزٌ ولكن توجد مشاكلٌ في بعض المفردات ومنها المحكمة الاتحادية والمحكمة الجنائية المركزية حيث ما زال الخلاف مستمراً كما وأنّها تحتاج إلى تفعيل موضوع ادّعائها.

■ فشلنا في تحقيق المصالحة الوطنية

النّقطة الأخرى: كان الشعب يأمل أن تتحقّق المصالحة الوطنية. وقد

أشرت في مداخلتي، والدّكتور إبراهيم يعلم، حول هذا الموضوع حيث كنت قد تحدّثت عن نقطتَيْن فقط ومن بينهما المصالحة الوطنية. لقد دخلنا فعلاً، في مجلس النّواب والنّخب السّياسية والأحزاب، دوراتٍ كثيرةً متعلقة بهذا الموضوع، وعقدنا ندواتٍ ومؤتمراتٍ كثيرةً داخل وخارج العراق، لكنّني دائماً أشير إلى أنّه إذا أردنا فعلاً تحقيق مصالحةٍ وطنيةٍ علينا الاستفادة من تجربة كردستان. بعض المسيئين في كردستان أخذوا جزاءهم والباقون أُعفيَ عنهم وهذه مصالحةٌ وطنيةٌ حقيقية. إذا أردنا اليوم أن نبني مصالحةً وطنيةً ينبغي أن ترتكز هذه المصالحة على حلول. نحن لم نستطع أن ننجز مصالحةً وطنيةً حقيقيةً حتّى الآن، لكنّنا نأمل أن نتجاوز ذلك في المراحل المقبلة.

■ تحقيق الفصل بين السّلطات

وهذا الفصل هو إحدى العلامات الفارقة والمميّزة للدّيمقراطية. لا توجد في كل العالم سلطاتٌ ثلاثٌ تشريعيةٌ وتنفيذيةٌ ودستوريةٌ مستقلّة. اليوم، مجلس النّواب يشرّع السّلطة التّنفيذية وموازنتها كما أنّ تعيين الحكومة والمحاسبة والمراقبة بيده. إذاً، يوجد ترابطٌ وتلازمٌ بين السّلطتَيْن التّشريعية والتّنفيذية وكذلك بالنّسبة إلى السّلطة القضائية، يوجد التزامٌ بما نصّ عليه الدّستور وبما تنصّ عليه القوانين. يُعتبر التّدخل أكثر من ذلك بالتأكيد تدخلاً سلبياً، فالتّدخل السّياسي في القضاء له نتائج سلبية. إنّ إحدى الأمنيات التي يفكّر بها المواطن العراقي هو تحقيق الفصل بين السّلطات على ضوء ما جاء في الدّستور.

■ فوضى إعلامية

بالتأكيد كنّا محرومين سابقاً وكنّا نأمل أن يؤسّس كل شخص قناةً أو جريدة. ما نراه اليوم هو فوضى إعلاميةٌ وليس حريةً إعلاميةً فقط. إحدى المشاكل الأساسية التي تنعكس آثارها على الواقع هو ما يجري في الإعلام من طعن الأطراف ببعضها البعض وفتح ملفّاتٍ لا يجوز فتحها في وسائل

الإعلام لأن مكانها مكانٌ آخر. لذلك، ينبغي تهذيب هذه الفوضى الإعلامية ووضع قوانين خاصةٍ بها هي قوانين حرية الصّحافة، وأتصوّر أنّ هناك قانونٌ شُرّع لكن عليه ملاحظات.

■ الرّقابة ومنظّمات المجتمع المدني

بالإضافة إلى تفعيل اللّجنة الرّقابية ومكافحة الفساد، لدينا منظمات المجتمع المدني والأمانة العامة لمجلس الوزراء التي منحت آلاف الإجازات، غير أنّ مُعظم هذه المنظّمات يملكها الأحزاب. سواءً كانت هذه المنظّمات ثقافيةً أم إغاثية، فهي مملوكةٌ من الأحزاب السّياسية وهذا الأمر يحتاج إلى التقنين.

كان المواطن العراقي يأمل أن تتحقّق تصوّراته سابقاً وأن تُبنى مؤسّسات الدّولة بهذا الشكل فهو يراها واقع الحال بعد عام 2003 عندما تخلّص من الحكم الديّكتاتوري، لكن حدث هذا الاضطراب لعدم تحقّق النّقاط المذكورة سابقاً بما يتناسب مع الأنظمة الدّيمقراطية كما هي موجودة في العالم.

■ الدّيمقراطية ثقافة وليست فقط انتخابات

من يعتقد أن الدّيمقراطية تتمثل بالانتخابات فقط فهو واهم. نحن نحتاج إلى ثقافةٍ ديمقراطيةٍ تؤهّلنا لإجراء انتخاباتٍ وتغيير حكوماتٍ وتداولٍ سلميٍّ للسّلطة. ليس من السّهل اليوم على من يتسلّم منصباً معيّناً أن يتركه. إنّ الجميع بحاجةٍ إلى هذه الثّقافة، ليس فقط المسؤول والأحزاب، بل حتّى المواطن، وعدم وجودها ينعكس على الانتخابات ونتائجها.

■ الخروج من الأزمة

يمكن للمداخلات أن تُثري الحوار أكثر وتجعل عدة أطرافٍ يدخلون في

الحديث. أستطيع أن أُجمل كيفيّة الخروج من الأزمة بثلاثة محاور أساسية:

1 - المحور التّشريعي

2 - المحور الأمني

3 - المحور السّياسي

بالطّبع، لا نستطيع أن ننجز ما كتبت في هذه المحاور الثلاث لكن ينبغي أن نُفكّر بالأمور الأساسية وأن نُنجزها في ما تبقّى من هذه الدّورة حتى نتجاوز ما وقعنا فيه من أخطاءٍ في الدّورة المقبلة.

■ الجانب التشريعي

يجب أن يحصل تعاونٌ بين الحكومة وبين مجلس النّواب، وأنا أشارك الدّكتور إبراهيم بحر العلوم في ما تمنّى، أي أن يكون ما تبقّى من هذه الدّورة التّشريعية أكثر هدوءاً، لكن هل سيتحقّق ذلك؟ ليس عندي يقينٌ بأنّ هذا سيحصل ولكن إذا أردنا أن نتجاوز فعلاً هذه المرحلة ينبغي أن نكون قادرين على إنجاز الخطوات التّشريعية التّالية في ما تبقّى من هذه الدّورة على الأقل حتّى نستطيع أن نؤسّس لما بعدها.

قانون المحكمة الاتحادية: هذا الموضوع ينبغي أن يُنجز بتوافقٍ سياسيٍّ حتّى لا يُطَعن به في تفسيرات المحكمة لنصوص الدّستور. لقد تأخّرنا سبعة أشهرٍ على تشكيل الحكومة بسبب الخلاف حول موضوع الكتلة الأكبر داخل مجلس النّواب. هل هي الكتلة التي دخلت الانتخابات أو الكتلة التي تشكّلت بعد الانتخابات؟ وهذا الأمر جاهزٌ للتّصويت والتّشكيل وهو لا يستغرق وقتاً طويلاً.

قانون الأحزاب: تشريعه مهمٌ جداً. هناك لغطٌ كبيرٌ على الأحزاب وتمويلها وكل حزبٍ يتّهم الآخر فمنها من يقول أنّ الحزب الآخر وراءه إيران

وآخر يُتّهم بالدّعم السعودي وثالثٌ يُعتبر حليف قطر. كي ننتهي من هذا الموضوع على الدّولة تخصيص موارد للأحزاب، كما وعليها أن تكون مكشوفةً جميعها وأن تكون تحت إشراف السّلطات الرّقابية لمحاسبة الأحزاب.

قانون النّفط والغاز: وهذه إحدى المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم. وأنا كعضوٍ في لجنة النّفط والغاز أعرف مدى تفاعل هذه القضية، فهي تُشكّل مشكلةً كبيرةً وتوجد عدّة نسخٍ عن هذا القانون. ثمّة نصوصٌ دستوريةٌ تتكلّم عن الثّروة النّفطية سواء الحالية أو المستقبلية، فهل هي للإقليم أم للحكومة الاتحادية؟ هل نحن قادرون على تشريع هذا القانون وإنهاء المشاكل العالقة؟

قوانين المصالحة الوطنية: وقد ذكرت أنّها من أهم القضايا ومن الممكن أن نحقّق فيها إنجازاً كبيراً إذا أنشأنا هيئةً تضع قانوناً للمصالحة الوطنية. يجب أن يعتمد هذا القانون على لجنةٍ موجودةٍ في مجلس النّواب تعرف العمل وتُتابعته، ومؤسسةٍ تنفيذيةٍ موجودةٍ مرتبطةٍ بالحكومة تتابع هذه القضية وبالتّالي نحوّل موضوع المصالحة الوطنية إلى قانونٍ وهذا ما دَعينا إليه أكثر من مرّةٍ.

قانون العفو العام وتعديل المُساءلة والعدالة والمخبر السّري وغيرها: بحكم قربي ومتابعتي لما يجري اليوم من مظاهراتٍ واعتصاماتٍ، أستطيع أن أجزم أنّه إذا استطعنا أن نُحقّق القوانين ونشرّعها، ربّما هذا الأمر سينتهي في وقتٍ قريب. يعتبر المعتصمون والمتظاهرون هذا الأمر إنجازاً كبيراً خصوصاً في ما يخصّ موضوع قانون العفو العام. أتصوّر أنّ اللّجنة قد أنجزت قسماً كبيراً من القانون وبقيت عليه لمساتٌ قليلةٌ ستتمكّن من إنجازها. صوّت مجلس الوزراء على قانون المساءلة والعدالة وهو الآن موجودٌ في مجلس النّواب وأتمنّى أن يكتمل بالإضافة إلى موضوع المخبر السّري.

قانون المجلس الاتحادي: لا يمكن إنجازه خلال هذه المدّة. قديماً، كان لمجلس رئاسة الجمهورية حق الاعتراض على القوانين وإعادتها إلى

مجلس النّواب لغرض مراجعتها أمّا اليوم فهذه مُهمّة رئيس الجمهورية والقانون الذي يخرج من مجلس النّواب هو قرارٌ نهائيٌّ لا تعديل عليه. هل نحن مقتنعون به أم لا؟ تستنزف اليوم المجالس الموجودة موارد هائلةً من موازنة الدّولة، فهل الاستمرار بهذه المجالس مقنعٌ أم لا؟ إمّا أن نُعدّل الدّستور ونحذف المجلس أو أن نبادر إلى تشكيله.

■ المحور الامني

تشريع قانون مكافحة التّجسّس: بعد أن انفتح العراق بهذا الشكل وباتت حدوده تُخترَق من قِبل كل الأطراف، أعتقد بأنّ تشريع مثل هذا القانون مهمٌ جداً.

ينبغي إعادة هيكلة القوات المسلّحة وتحقيق التّوازن وتقنين المؤسسات الأمنية بما يضمن عدم تداخل الصّلاحيات. أنا لست من ضمن المؤسسة الأمنية حالياً ولكن كنت في الدّورة السّابقة نائباً لرئيس لجنة الأمن والدّفاع وكنّا نتواصل مع قادة الأجهزة الأمنية. ثمة مشكلةٌ كبيرة، فقد وقع تداخلٌ في الصّلاحيات لمؤسساتٍ كثيرةٍ في الدّولة. توجد حاجةٌ ماسةٌ إلى التّقنين بما يزيل هذا التّعارض ويضمن لكل مؤسسةٍ هيكليّتها وصلاحيّاتها. إضافةً على ذلك، تُعاني بعض المؤسسات من إشكالٍ دستوري ومن اعتراضٍ من قِبَل بعض السّياسيين أو الكتل السّياسية فإمّا أن تُشرّع لها قوانينٌ لتُصبح مقنّنةً وتصبح دستوريةً وقانونيةً وإمّا أن تلحق ببعض الوزارات التي لها قوانينها الخاصّة. يكون الاختراق الذي يحصل متزامناً مع تطهير الأجهزة الأمنية من الاختراقات التي حصلت ويوجد كلامٌ صريحٌ من قِبَل بعض المسؤولين الرّسميين عن حدوث مثل هذه الاختراقات التي يجب إزالتها.

يجب تفعيل رئاسة أركان الجيش، وعلى الفرق العسكرية أن ترتبط بها وما من داعٍ لبقاء قيادة العمليات. إنّ هذه التّشكيلات الطّارئة على المؤسّسة

الأمنية ورئاسة أركان الجيش هي التي تُفعّل وتربط بها كل القوّات وتدير حركة القطاعات من مكانٍ إلى آخر. ربّما يعتبر البعض أنّ هذه التفاصيل ليست في مكانها المُناسب لكن هذا رأيي الخاص.

يجب تشكيل القيادة العامّة للقوات المسلّحة، على أن تُقنّن بقانونٍ وتُحدد لها الصّلاحيات كما يبقى السّيد القائد العام للقوات المسلحة للقضايا الكبيرة فقط والتي تتعلّق بموضوع الطّوارئ وإعلان الحرب وما شاكل ذلك وبالتّالي ستعرف كل مؤسسةٍ واجباتها من دون تعارضٍ ويكون الجميع راضون.

يجب إبعاد المؤسّسات الأمنية عن الخلافات السّياسية وتجاذبات الأحزاب كما يجب تفعيل دور قوّات الحدود لمنع عبور الإرهابيين والأسلحة والمخدّرات وهذه مسائل خطيرة. إنّ الحدودَ اليوم مفتوحةٌ لتهريب المخدّرات وتسلّل الخلايا الإرهابية، وجميعكم يعلم أنّ معظم أسباب التّفجيرات تُدار من وراء الحدود لذلك ينبغي تشديد المراقبة. توجد عقولٌ عراقيةٌ كبيرةٌ يمكن أن تساهم في عملية مراقبة الحدود وكبح جماح الخلايا الإرهابية وعدم منحها فرص التّسلل بسهولة.

يُعتبر الملّف الأمني من أهم الملفّات في العراق وهو ملفٌ ضاغطٌ على كل الملفات الأُخرى ومنها الجانب السّياسي والاقتصاي وحتّى حياة المواطن. وصل الحال اليوم بعد التّفجيرات إلى أن يخرج المواطن ويقول "أريد أمناً. لا أريد الكهرباء أو أي شيءٍ آخر، أريد فقط الأمن لنفسي عندما أذهب إلى العمل وعندما يذهب الأولاد إلى المدارس والجامعات". لذلك، فإنّ الملف الأمني هو أحد المحاور الأساسية التي يجب إيجاد حلولٍ سريعةٍ لها.

■ المحور السياسي

عراق الأقاليم أم المحافظات: ولا بدّ أن نبدأ بالسؤال عمّا هو شكل العراق الذي نريده. هل هو عراق المحافظات؟ ونعطي بالتّالي لهذه

المحافظات الصّلاحيات المناسبة وتتفق الكتل السّياسية على هذا الأمر مع وجود إقليم كردستان لأنّه ما من نقاشٍ حول هذا الأمر فهذا ما نصّ عليه الدستور، أو نتفق على عراق الأقاليم؟ ونجعل بالتّالي من كل محافظةٍ إقليماً خاصاً باتفاقنا ونعطيه صلاحيات الإقليم باتفاقٍ سياسي. إنّ الاتفاق على شكل العراق أمرٌ مهمٌ لنعطي المحافظات صلاحيات، وليس من المعقول أن نشرّع قانوناً لنعترض بعدها عليه

■ دعونا نتفق على شكل العراق

تحديد أُطر التّحالفات السّياسية: من أجل مغادرة تحالف المكوّنات ينبغي أن نُشجّع تحالف الأحزاب. وإذا استطعنا أن ندخل الانتخابات المقبلة بقوائم تحتوي على كل الشرائح، ستكون خطوةً كبيرةً ومهمّةً جداً للتحوّل في العراق، وقد حصلت بداياتٌ لها في تشكيل مجالس المحافظات حيث استطاعت بعض الكتل السّياسية والأحزاب المنضوية بقوائم موحّدةٍ أن تنفصل وأن تتحالف مع كتلٍ أخرى في قوائم أخرى وأن تشكّل حكوماتٍ محليّة.

هل تستطيع هذه الكتل أن تطوّر نفسها حتّى تدخل الانتخابات بتحالفاتٍ وطنية؟ تحقيق ذلك يُعَدُّ إنجازاً كبيراً، وإذا استطاعت قائمتان كبيرتان أن تدخلا الانتخابات بهذا الشكل ونجحنا في أن نضمّ الأكراد إلينا فهذا نورٌ على نورٌ وإنجازٌ كبير. توجد بوادر أملٍ الآن في أن تتحوّل إلى شيءٍ عمليٍّ حتّى لا تتعرقل عملية تشكيل الحكومة، فدخول القوائم بهذا الشكل يخلّص العراق من الاستقطاب سواءً كان استقطاباً إثنياً أم مذهبياً. وكما تعرفون، لا نستطيع اليوم أن ننأى بأنفسنا عمّا يدور في الإقليم من استقطابٍ مذهبيٍّ وطائفيٍّ كبيرٍ جداً، ومن أجل تجاوز ذلك، نحتاج إلى خطواتٍ كبيرةٍ وإلى تعاونٍ وإلى تحمّل مسؤوليةٍ تاريخيةٍ لتجنيب بلدنا وأنفسنا من أن نكون طرفاً في أيّ من هذه المحاور وهذا أمرٌ مهمٌّ وتاريخيٌّ للعراقيين. إذا استطاعت هذه النّخبة السّياسية أن تحقّقه، فهذا إنجازٌ عظيم.

هناك بعض القضايا الاقتصادية وغيرها التي لم أتحدّث عنها، فقد اقتصرت على المحاور العامّة وانبثقت عنها بعض المقترحات سواءاً على المستوى التّشريعي أم التّنفيذي أم على المستوى السّياسي. آمل أن يكون سلوك الأحزاب السّلوك الأمثل للعبور بهذه المرحلة ونسأل الله تبارك وتعالى أن يوفّقنا جميعنا وأن يشرح صدورنا لما فيه الخير وأن يتمّم على بلدنا ما بدأنا بسلوكه منذ عام 2003 حتّى الآن وأن نكون نموذجاً في المنطقة. إنّني سعيدٌ أنّ العراق قد تمكّن أخيراً من الخروج من الفصل السّابع الذي أعاقه وآمل أن نتوفّق كسلطةٍ تنفيذيةٍ إضافةً إلى السّلطات الأخرى وأن يتمّ استثمار هذا الحدث لخدمة الشعب العراقي. جزاكم الله كل خيرٍ والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الثاني
المداخلات

❖ **القاضي عبد الحسين شندل: القضاء ركيزة مهمة في المجتمع**

سماحة السّيد بحر العلوم المحترم، السّادة الحضور، السّلام عليكم.

إنّ الأمر الغريب الذي يحدث في مجتمعنا الحالي ما بعد عام 2003، هو أنّ المسؤول يشتكي كما المواطن، إذاً من يتحمّل المسؤولية، المواطن أم المسؤول؟ كلاهما يتحمّلان المسؤولية. لذلك، يجب على المواطن أن يسكت حتّى نسمع المسؤول. لكن هل يستطيع المسؤول أن يقدّم لنا حلول؟ كلا.

وبالنّسبة إلى مسألة المحكمة الاتّحادية التي ذكرها الدّكتور السّامرائي، أطرح السّؤال التّالي: لماذا لم تذكر القانون الآخر الذي صادق عليه مجلس النّواب السّابق، وهو قانون الخدمة الاتحادية؟ لماذا لا يُشرّع هذا القانون؟ وهذا مرجعٌ جيّدٌ من أجل تحقيق التّوازن الذي نسمع به ولكن القانون مع الأسف لم يُشرّع.

لقد صادقت المحكمة الاتحادية على انتخابات مجلس النّواب ولم نسمع أيّ جهةٍ تعترض، ولكن عندما طرحت هذا الرأي، وأنا من المؤيّدين له باعتباري رجل قانونٍ وقاضٍ لأكثر من أربعين سنة، تبيّن أنّ هناك اختلاف القائمة الفائزة والقائمة ذات الأغلبية الفائزة قبل الدّخول إلى البرلمان وبعد الدّخول. إنّ الرّأي الآخر محترم، لكن لماذا لا نشرّع قوانين مهمّةً أخرى ونركّز على قوانين تُشكّل محور الخلاف وهذا شيءٌ غريب. ومع الأسف الشديد، إنّني أسمع الكثير من النّواب ممن يبحثون عن الشهرة أو عدمها وكذلك من بعض الإعلاميين.

قدّم القضاء العراقي ضحايا منذ العهد الملكي حتّى عام 2003 وقد تجاوز عدد القضاة المُغتالين السّتين قاضٍ. لماذا؟ هل القضاء هو الملاذ الآمن للمواطن؟ أين يذهب المواطن في هكذا حال؟ لا يذهب إلى الجامع ولا إلى المسجد ولا إلى المليشيات بل يذهب إلى القضاء. ولم يقف القضاء العراقي في المناطق السّاخنة موقف المتفرّج بل أصدر قراره ونتيجة ذلك تعرّض الكثير منهم للتّصفية التي لم تطلْ القاضي فقط بل أبناء القضاة وعائلاتهم أيضاً والأستاذ مدحت المحمود ابنه الوحيد خيرُ شهيدٍ على ذلك حيث تمّ اغتيال والده وثلاثةٍ من أعضاء محكمة التّمييز. في المُقابل، نسمع هذا النّائب وذاك الإعلامي يخرجان علينا ليقولا إنّ القضاء فاسد. إنّ القضاء هو الملاذ الآمن وإن كان فيه خللٌ فهو يظهر كأنّ صفحة القضاء بيضاء وصفحة الآخرين سوداء ولا تظهر الصّفحة البيضاء إلا في القضاء العادل الذي يشكّل الرّكيزة الأهم في المجتمع.

الرّجاء عدم التّعرض لهذا القضاء بالصّيغة التي نراها من باب حماية المجتمع، فالقرار يصدر وهناك قرارات طعن كثيرة، حتى أنّ قرارات المحكمة المركزية التي ذكرها الدّكتور قابلةٌ للطّعن أمام محكمة التمييز. كنّا ننقض القرارات كثيراً في محكمة التّمييز ومن يملكون الخبرة يعرفون أو من يبحثون

عن قرارات النّقض هذه فهي موجودة، لكن لا تتمّ المُصادقة عليها كُلّها. السّلام عليكم.

❖ **الاستاذ حسين درويش العادلي: الأزمة في فساد المشروع بالرّؤية وبالنّخب التّأسيسية وبالانظمة الضّاغطة**

شكراً جزيلاً جناب الدّكتور. كان كلام الدّكتور اليوم مستعجلاً ومن يسمعه يقول إنّ مشكلتنا بسيطةٌ جداً في العراق، ويظن أنّ الأمور كلّها متسقرّة. أخالف الدّكتور الرّأي، فما طرحه صحيح، لكن إن نظرنا إلى الأزمة من جانبٍ آخر، نجد أنّ االمشكلة تكمن في إدارتها. هناك مشاكل متعددّةٌ منها أزمة الأمن والتّشريعات وغير ذلك. أتصوّر أنّ الأزمة ليست في إدارة الواقع بقدر ما هي أزمة فساد المشروع. ما زلنا منذ عام 2003 بعد انتهاء النّظام الدّيكتاتوري حتّى الآن نعتمد مشروعاً غير قابلٍ للحياة وهو المشروع العرق طائفي، السّياسي- الطّائفي المبطّن. لا هي دولةٌ وطنيةٌ مدنيةٌ ولا هي دولةٌ عرقيةٌ طائفيةٌ واضحة الطّائفة والسّياسة. كلٌّ منّا يتّخذ طائفةً ولكل أمّةٍ فرعيةٍ حصّتها في وقتٍ نختلف فيه على كل شيء.

هل يمكن الآن توصيف العلاقة بين الإقليم والمركز؟ هل هي فيدراليةٌ أم كونفدرالية؟ هل هي علاقةٌ خاضعةٌ لمعالم معيّنةٍ من الدّستور أم خاضعةٌ لمسائل أخرى؟ أتصوّر أنّ المشكلة تكمن في التّأسيس، أي في الرّؤية لمشروع الدّولة. اسمحوا لي أن أسأل: هل لدينا نخبٌ للدّولة وقوى تأسيسيةٍ للدّولة قادرةٌ على حمل الأمانة التّاريخية في هذه اللّحظة التاريخية، أم هي قوى طائفيةٌ عرقيةٌ مناطقيةٌ سلطوية؟

من خلال التّجربة المصرية اليوم يتبيّن أنّ إحدى أهم المؤسّسات هي مؤسّسة الجيش، فقد استقال حتّى الآن أحد عشر وزيراً. أمّا هنا، فيصعب عليه ترك حزبه الذي هو بيته الحركي، أو الانسحاب من القائمة الانتخابية التي أوصلته لكي يقوّي سلطته وهذه دروسٌ مهمّة. أتصوّر أنّ لدينا ثلاث

مشاكل ومن دون حسمها لا يمكننا الحديث عن أزمةٍ لأنّ كل أزمةٍ سوف تكون هي الأولى من بين الأزمات.

أولاً: الاتفاق على رؤية المشروع العراقي الذي يُراد إنتاجه وقد ذكرها الدّكتور في آخر حديثه: "هل هو عراقٌ مركزي، أو لا مركزي، أو فيدرالي، أو كونفدرالي؟".

ثانياً: نخبٌ تأسيسيةٌ للدّولة، وأنا أُسمّيها كتلةٌ تاريخيةٌ تكون هي القادرة على حمل مشروع الدّولة.

ثالثاً: أنظمةٌ دولةٍ ضاغطة، وهي مجموعة الأنظمة والقوانين والتّشريعات، وهذه كلّها أنظمةٌ ضاغطةٌ لإنتاج الدّولة.

وأختم حديثي بقول إنّ مشكلة المشروع تكمن في الرّؤية والنّخب التّأسيسية وأيضاً في الأنظمة الضّاغطة في كل مفاصل الدّولة.

❖ **النائب السيدة بتول فاروق: إشكالية الإسلام السياسي وثنائية الإرهاب والفساد**

السّلام عليكم، إنّها فرصةٌ سعيدةٌ أن أكون بينكم اليوم في ملتقى الثلاثاء الشهري. لدى الحديث حول إشكالية الإسلام السّياسي ومصر والإخوان المسلمين، سأطرح هذا السؤال، وإن كان قد ذكره زميلٌ قبلي، الأستاذ حسين العادلي. لاحظوا الشباب على الفيس بوك والتّجمعات وتأثيراته على مصر، وفي العراق أيضاً يُنظَر إلى الأحزاب الموجودة الحالية كالحزب الإسلامي وحزب الدّعوة وحتّى المجلس الأعلى والتيار الصّدري والحزب الدّيمقراطي الكردستاني على أنّها إسلامٌ سياسي، وهذه الرّؤية غير واضحةٍ لدى الكثير من أبناء الشعب العراقي. هل نحن ننتج هذه الحكومة الإسلامية؟ وكأنّ كل المشاكل الموجودة في العراق هي نتيجة الإسلام السّياسي، كالإرهاب والفساد، خاصةً في هذه الفترة. نريد رؤيةً لهذا الموضوع من خلالكم، وأنت

شخصيةٌ إسلاميةٌ لها تاريخها في هذا الحزب ويعتقد الكثير من النّاس أنّ حزب الدّعوة والحزب الإسلامي كانا متأثرَيْن بفكر الإخوان المسلمين ومنبثقَيْن عن فكرهم. وكما تعرفون، أنتجت الرّبيع العربي في كثيرٍ من الدّول التي حدث فيها تغيير حكوماتٍ تابعةٍ ومتأثّرةٍ بالفكر الإخواني، وتحدث الإشكالية نفسها في العراق الآن وهي مسألة الإسلام السّياسي التي تُضاف إلى مشاكلنا إضافةً إلى الطّائفية الموجودة في العراق.

لديّ أيضاً ملاحظةٌ أخرى حول مشكلةٍ لا بدّ أن نسلّط الضّوء عليها، وهي ثنائية الفساد والإرهاب والتّرابط بينهما. إنّ هذه المشكلة الحقيقية كبيرةٌ في العراق والنتيجة أنّ هذا الفساد يذهب إلى دعم الإرهاب، وأتمنى أن تعطينا فكرةً عن كيفيّة الخروج من دائرة الفساد الكبيرة الموجودة في كلّ مؤسسةٍ من مؤسسات الدّولة من صغار الموظفين إلى كبارهم فالحالة يُرثى لها في العراق ولا نعرف كيف نتخلّص من هذا الأمر. شكراً جزيلاً.

❖ **الأستاذ قيس العامري: الإسلام السّياسي أصبح قوّةً لإقصاء الآخر والاستحواذ**

سماحة السّيد بحر العلوم، أخواتي وإخواني الحاضرون، السّلام عليكم. لديّ ملاحظةٌ حول محاضرة الأخ العزيز والزميل السّابق الدّكتور عبد الكريم السّامرائي. أولاً، كانت المحاضرة خاليةً من الشواهد التّاريخية القريبة حول انتقال الحركات الإسلامية في كتلة التّوافق إلى الكتلة العراقية ومن ثم تشكيل كتلة متحدّون إضافةً إلى الأسباب التي دعت إلى عزل الدّكتور محسن عبد الحميد من الحزب الإسلامي ومن ثم انقسام الحزب الإسلامي والانتقال إلى حركة السّلم والتّنمية. كنت أظنّ أنّه على الدّكتور أن يوضح هذه الأسباب وأن نسمع هذا الحديث الذي هو اليوم غامضٌ عنّا وكثيرٌ ممّا تفضّل به اليوم متناولٌ في وسائل الإعلام وبين السّياسيين.

النّقطة التي أحببت من الدّكتور أن يوضّحها هي عندما اعتبرَ أنّ علينا

تشكيل أحزابٍ أو إيجاد نوعٍ من تحالف لأحزابٍ تكون عابرةً للقومية والطّائفية. لم أشاهد برامج عند أحزابنا التي كانت في السّلطة أو خارجها استطاعت تجاوز هذا الموضوع، والدّليل انتخابات مجالس المحافظات، فمثلاً لم تقف كتلة متحدّون في وجه حزبٍ أو تنظيمٍ أو برنامجٍ يتجاوز الجانب الطّائفي. عذراً دكتور، إنّني أسأل هذا السّؤال كونك جالسٌ في هذا المكان وأيّ شخص آخر سواءً من حزب الدّعوة أو من الإخوة في التّحالف الكردستاني أطرح عليه السّؤال ذاته.

بدأت الدّول في العالم اليوم تتجاوز الكثير من القيود. تحوّلت أوروبا إلى دولة الاتحاد الأوروبي، وقد دُعينا البارحة إلى حفلٍ في السّفارة الكرواتية لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وقد تجاوزت هذه الدّولة طائفتها وقومياتها وكل مشاكلها باتّجاه بناء دولةٍ مؤسسةٍ على أساس خدماتٍ واقتصادٍ وحياةٍ مدنيةٍ وديمقراطيةٍ حقيقية. في المقابل، اليوم في العراق، للأسف، لم تستطيع كل أحزابنا، وبالذّات الأحزاب التي تدير دفّة الدّولة، أن تتجاوز ذلك، رغم أنّ الإسلام هو أوّل من أُسّس على هذه المبادئ المبنية على الأُسس المدنية التي تحترم حرية المسيحي وحرية الفكر وحرية التّعبير. لكن للأسف، أصبح الإسلام السّياسي قوّةً سياسيةً لإقصاء الآخر والاستحواذ على السّلطة، شكراً جزيلاً.

❖ **النّائب عبد الحسين الياسري: الأزمة في عدم توفّر مقوّمات بناء الدّولة وغياب الأغلبية السّياسية**

بسم الله الرّحمن الرّحيم، السّيد محمد بحر العلوم، الإخوة الحضور، أحيّيكم والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أهنّئكم بالذكرى التّسعين لثورة العشرين التي وحّدت العراقيين وبنت الدّولة المدنية. حقيقةً، نتّفق مع الأخ المحاضر في أمورٍ كثيرة ونختلف معه في أمورٍ أخرى.

لغرض بناء دولةٍ حديثةٍ نتجت عن دولةٍ مهشّمة، سواءً بأفعال النّظام

السّابق نفسه أو بعد الاحتلال، لا بدّ من وجود أمورٍ نمرّ بها. أولاً: رؤيةٌ للمستقبل. ثانياً: خططٌ وبرامج اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وسياسية. ثالثاً: وجود قرارٍ موحّدٍ بين السّلطة التّنفيذية والسّلطة التّشريعية. رابعاً: وجود بنيةٍ أو بيئةٍ قانونيةٍ ناتجةٍ عن وجود رؤى بين السّلطة التّشريعية والتّنفيذية، إضافةً إلى وجود جهازٍ إداريٍ وأمنيٍ بمستوى مسؤولية الدّولة الجديدة. فهل هذا موجودٌ في العراق؟ أشكّ في ذلك.

ماهي الأزمة في العراق؟ أعتقد الآن أنّ ما يُسمّى بالأزمة هو في المحاصصة والاتفاق على التّوافق وهذه الأمور لم تتحقق بل شلّت البرلمان وشلّت الحكومة ما أدّى إلى أزمةٍ سياسيةٍ كبيرة. إنّني أُفرّق بين النّاس الذين آمنوا بالعملية السّياسية، وخطابي موجّهٌ لهم وإلى من لا دين له فيقتل ويعتدّ بالقتل. ما هو المطلوب الآن من القوى الموجودة؟ ذكر الدّكتور وجود أحزابٍ على أساسٍ سياسيٍّ غير مناطقيٍّ أو إثنيٍّ أو دينيٍّ أو طائفي. أتمنّى لو أنّ أغلبيةً برلمانيةً قد سندت الحكومة وشرّعت كل القوانين ومنها القوانين المهمّة والمعطّلة، شكراً.

❖ **الدكتور ماجد الصوري: علينا تطبيق ماهو مُتّفقٌ عليه**

السّلام عليكم، أُريد أن أتناول الموضوع من جانبٍ آخر. ما طُرِح اليوم هو نقاطُ الخلاف بين الفئات والأحزاب السّياسية ويجب الاتفاق على أمورٍ عدّة، وهذا بمثابة تشخيصٍ للمشاكل. لكنّني أتساءل: هل كل بنود الدّستور غير متّفقٍ عليها؟ هل جميع القوانين التي صدرت غير متفقٍ عليها؟ في تصوّري، دائماً ما نركّز نحن على مسائل خلافية، فلماذا لا نركّز على مسائل مُتّفق عليها في الدّستور وفي القوانين؟

في ما يتعلّق بالدّستور، هناك موادٌ كثيرةٌ جداً تتعلّق بإدارة الدّولة ومؤسّساتها، فلماذا لا تُطبّق؟ هناك قانون إدارة أموال الدّولة والدّين العام الذي هو أساس تنظيم عمل الدّولة من النّاحية المالية والجميع مُتّفق عليه،

فلماذا لا يُطبّق؟ لماذا لا تُطبّق هذه القوانين؟ هل كلّها مختلفٌ عليها؟ لماذا لا يطبّق قانون الأساتذة ومجلس الخدمة؟ للأسف الشديد، ما يُطرَح الآن هو عملية التّوازن. أين قانون تكافؤ الفرص أمام الآخرين؟ لماذا يُبعد مجلس الخدمة عن التّطبيق الذي هو أساس وضع تنظيم الدّولة ومؤسساتها؟ حتّى الآن، لا يوجد هيكلٌ تنظيميٌّ للدّولة وهذه هي الآن بتصوّري المسائل الأساسية. لماذا لا نركّز على تطبيق المواد المُتّفق عليها والقوانين المُتّفق عليها؟ إنّ مُعظم النّخب السّياسية والأحزاب السّياسية وقياداتها مختلفةٌ في ما بينها، لذلك أنا في تصوّري يجب على التّشخيص أن يحترم الحلول، وفي البداية يجب تطبيق ما هو مُتّفقٌ عليه وبعد ذلك حلّ ما هو مُختلفٌ عليه، شكراً.

❖ **الدكتور علي الدباغ: لم يتم التوافق على معادلة الحكم في العراق**

السّلام عليكم، شكراً سيّدنا على هذا الملتقى الذي أحضره لأوّل مرّةٍ وأتمنّى بإذن الله الاستمرار بهذه النّقاشات النّوعية وبما تفضّلت به من رؤية. شكراً لك وللسّيد الوالد وشكراً للسّيد المحاضر. إنّ المحاور التي ذُكِرت هي بلا شك محاور مهمّةٌ ولكنّنا نتحدّث عن قلب المشكلة الأساسية ولعلّ الأخ حسين العادلي كان شجاعاً جداً في طرح هذا الموضوع وهو يحمل هذا الهمّ منذ سنواتٍ كما أعلم. إخواني الأعزّاء، إنّ المشكلة تتعلّق بمعادلة الحكم. حتّى الآن لا يوجد لدينا تصوّر، فبعد عشر سنواتٍ من سقوط النّظام وحتّى الآن التّصور مفقودٌ لشكل معادلة الحكم في العراق. إلى أين نحن ذاهبون؟ هناك أزمةٌ كبرى في العراق، كما أنّنا لا نتحدّث عن قانون الدّين العام والموارد المالية وقانون منع التّدخين وقانون حماية البيئة. نتحدّث فقط عن قلب المشكلة الأساسية وهي الاتّفاق على معادلة حكمٍ مقبولةٍ في العراق، وحتّى الآن هذا غير موجود. ويتركّز الحديث الآن على العراق الواحد، وهذا نتيجة تراكم عدم قبول معادلة الحكم. إنّ الدّستور موجودٌ لكنّ المواد المُختَلَف

عليها هي المواد الأساسية التي لا تسمح أن إخراج قانون منع التّدخين لأنّ لدينا مشكلةً أكبر.

أريد التّعليق على نقطةٍ ذكرها السّيد المحاضر وأبدى تذمّراً حولها وهي مسألة القانون الانتخابي الذي على ضوئه أُجريت انتخابات مجالس المحافظات مؤخراً. نسمع هذه النّغمة من الكتل الكبيرة وهي تتناقض تماماً مع الرّؤية الدّيمقراطية. نحن في بداية بناءٍ ديمقراطيٍّ، وهذه البداية لا تقتصر على الانتخابات فقط، ونحن نتذكر المدّة الماضية حين كان الجميع من الأكبر إلى الأصغر يلعن القانون الانتخابي باعتبار أنّه أنتج مجلس نوابٍ بالنّوعية التي جنابكم أنت والآخرين تنتقدوها الآن. ثمة أصواتٌ تريد أن تعود بنا إلى ذلك النّظام لأنّ كتلاً كبيرةً ترى أنّ من مصلحتها أخذ كل أصوات الفائزين وهذا الكلام فيه نقطتَيْن مهمّتيْن جداً يجب أن نلتفت إليهما. أولاً: نحن لدينا تشريعٌ أو فتوى من المحكمة الاتحادية بنظامٍ انتخابيٍ عادل.

ثانياً: هذا ليس بناءاً ديمقراطياً ولا يدير البلد ديمقراطياً لأنّه عبارةٌ عن مجموعةٍ من الكتل الكبيرة التي تتلاقف هذه الكرة يومٌ لك ويومٌ لي. ليست المشكلة في الكُتل الصّغيرة بل في الكتل الكبيرة التي رأيتها في مجالس المحافظات. إنّ تشكيل مجالس المحافظات ليس بين الكتل الصّغيرة بل في مصالح ونزاعات وصراعات الكُتل الكبيرة وتحالفاتها في حين أنّ المحاور الأخرى والدّعاية الانتخابية قد نُسِيت وأصبحوا يشترون أصوات كتلةٍ تدفع لشخصٍ مبلغاً معيّناً حتى ينتقل إليها وهذا ليس سلوكاً سياسياً رشيداً ولا سلوك بناء دولة. لذلك آمل ألّا ننظر فقط إلى مصلحة كتلةٍ وإنّما إلى مصلحة نظامٍ انتخابيٍّ يضمن لنا تطوراً عادلاً إلى حين ضمان قيام حزبٍ جمهوريٍّ ديمقراطيٍّ بعد عدّة سنوات. لكن يجب الآن وَضع معايير يُتّفق عليها في بداية النّظام الدّيمقراطي، شكراً جزيلاً.

❖ **سماحة الشيخ علي الخطيب: كيفيّة النّهوض بواقعنا الإسلامي**

باسم الله الرّحمن الرّحيم والصّلاة والسّلام على محمدٍ وآل محمدٍ وأصحابه الأخيار المنتجبين. الشكر المتواصل لسماحة العلّامة الدّكتور محمد بحر العلوم ولكم جميعاً على مواصلة هذه الملتقيات وأقلّ ما فيها من إيجابياتٍ هي أنّها استطاعت أن تجمع الإخوة من أطيافٍ متنوّعةٍ جمعها حبّ العراق ورايته. أكثر ما أُكّد عليه في الملتقى والملتقيات الأخرى هو كيفيّة النّهوض بواقعنا، خاصّةً العراقي، ونحن لا نستطيع أن ننهض به ما لم نحمِ أنفسنا مما يُخطَّط لنا من الخارج.

في التّسعينيات، التقى غورباتشيف مع رئيسة وزراء بريطانيا مارغرت تاتشر وصافحها وقال لها: "يجب أن نتّحد لمواجهة الإسلام". أمّا نحن، فيجب علينا أن نتّحد لنبني أنفسنا. إنّ الإسلام ليس دين مواجهةٍ ولا إرهابٌ كما يوصَف في هذه الأيام. وبين مدّةٍ وأخرى، برز في المسيرة الإسلامية أُناسٌ قادوا المسيرة بشكلٍ إصلاحيٍّ كمصلحين ومن مذاهب متعدّدة. لماذا لا ينهض الإخوة، وخاصّةً المتصدين في الحركات الإسلامية، إلى النّهوض بواقعنا من منطلقٍ إسلاميٍّ وإنسانيٍّ لنعطي انطباعاً خارجياً بأنّ الإسلام هو دين التّسامح والألفة؟ لماذا لا نرفض ونشجب ونستنكر كل ما يقوم به ممّن يدّعي الإسلام من أفعال تنفر من الإسلام والمسلمين؟ أقول هذا لمناشدة الإخوة، خاصّةً المسلمين، ممّن يحملون الهمّ العراقي والدّين الإسلامي في أن يدعوا أو يتوجّهوا ويخطّطوا لندوةٍ عنوانها "كيفيّة النّهوض بواقعنا الإسلامي" بعيداً عن الشبهات التي تُثار ضدّه والتي تدعو إلى تدهوره وبالتّالي إلى إبعاده عن السّاحة العالمية، وشكراً.

❖ **د. حسين علاوي: لتوحدنا ثروات العراق**

شكراً جزيلاً للسّيد المحاضر. حقيقةً، أرى اليوم في العراق مشكلتَيْن أساسيتَيْن ومنهما مشكلة القيادة لدينا. صُدِمَت اليوم القوى السّياسية بالغالب،

حتى الكبيرة، بنتائج نظام سانت ليغو وهي التي مرّرته. لكنّ المشكلة اليوم بأنّهم يريدون أن يكونوا الرّقم واحد وأن يبقى الأخير رقم عشرة وهذه ليست معادلةً دقيقةً للعراق المقبل طبعاً. أمّا المشكلة الثانية فتكمن بماذا يوحّد العراق اليوم. جرّب العراق على مرّ التاريخ المعاصر منذ عام 1921 حتّى الآن عدداً من الهويّات، لكنّ ما يوّحدنا هو ثروات البلد، وبالتّالي علينا النّظر من خلال هذه الرّؤية. إنّ السّلطة التّشريعية اليوم سلطة ضعيفة، إذ إنّ اثنين وعشرين قانوناً في الدّستور العراقي متعلّقٌ بالوضع الاقتصادي حتى نمكنّه ويتمكّن من خلق بيئةٍ اقتصاديةٍ ناضجةٍ ونتمكّن من الفرح بالفصل السّابع والخروج بشيءٍ مفرحٍ للمواطن. في مقدّمة هذه القوانين نجد قانون النّفط والغاز، وهناك ثلاث مسودّاتٍ له، وللدّكتور إبراهيم حصّةٌ كبيرةٌ في مناقشة هذه المسودّات. حتّى الآن، لم يُقرّ قانون النّفط والغاز وقوانين عديدةٌ أخرى.

كيف نمكّن البلد خلال المرحلة المقبلة؟ وإذا لم نفعل فهذا ضياعٌ للفرص الحقيقية. إنّ المنطقة اليوم مقبلةٌ على صراعٍ قد يستمرّ من عشر سنواتٍ إلى خمس عشرة سنة، لكنّ العراق عَبَرَ مرحلةً متقدّمةً من مراحل الصّراع ووصل إلى مرحلة الحوار الآن. وهناك مرحلةٌ أو مرحلتَيْن للانطلاق، لكن إلى ماذا ننطلق؟ لا توجد لدينا بنى تحتيةٌ وما نتمنّاه من السّلطة التّشريعية أن تنجز على الأقل عشرة قوانين من أصل اثنين وعشرين قانوناً في الدّستور العراقي لكي نتقدّم نحو الأمام ويكون للمواطن مكانةً في هذا القانون، شكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور رائد فهمي: الحلّ في الدولة المدنية والبعد الوطني والعراق الموحّد الفدرالي اللامركزي**

السّلام عليكم جميعاً، سماحة السّيد الدّكتور بحر العلوم والأستاذ إبراهيم، شكراً جزيلاً على هذا الملتقى وهذه المداخلات التي تساهم في توضيح الرّؤى، ونأمل خلق أجواءٍ أفضل للحوار. إنّني أتفق مع بعض القضايا التي طرحها بعض الزملاء، وفي كلام الدّكتور توصيفٌ للأوضاع. ثمّة أزمةٌ

سياسية، ولكن باعتقادي أنّها أكثر من أزمةٍ سياسية، فنحن أمام أزمةٍ بنيويةٍ كان الدّكتور قد تفضّل وأشار إلى عددٍ من محاورها ونحن نعيش دوامتها منذ ثلاث سنواتٍ وننتقل من واحدةٍ إلى أخرى ونعمل الآن في عملية تهدئة. لكن في الحقيقة لم نصل إليها وهذا الأمر يعكس أزمةً تتمظهر في قضية المشروع والعراق الذي نريد.

ثانياً: وصل الفساد في البلد اليوم إلى مرحلةٍ أصبح فيها معطِّلاً للتّنمية وللجميع في أي إمكانيةٍ لاستنهاضه.

ثالثاً: معاناة النّاس، أي قضايا العدالة الاجتماعية والاستقطاب الكبير في توزيع الثروات والخدمات في ما بين المناطق وما بين الشرائح الاجتماعية والآليات التي تنتج وتعيد إنتاج هذا الاستقطاب للثّروة، وهذا نسمّيه التّفاوت المجتمعي وهو أمرٌ خطير. نتحدّث اليوم عن كل التّوافقات والمشاكل، لكن ماذا تعني في نظر المواطن؟ وكنت أتمنّى عندما نتحدّث عن أولويات التّشريعات أن تكون تلك التّشريعات هي التي تتناول هذه القضية. ذكر الجميع قانون مجلس الخدمة ولا أحد يذكر قانون التّقاعد أو قانون الضّمان الاجتماعي أو قانون العمل وهذه قوانين تُحدث تغيّراً ما في اللّوحة المجتمعية.

نعود إلى النّقطة الجوهرية والنّقطة الأكبر ألا وهي أنّه لا توجد رؤيةٌ مشتركةٌ للقضايا الأساسية، والسّؤال هو: هل يمكن أن نولّد رؤيةً مشتركة؟ تتفق جميع القوى السّياسية على هذا الطّرح وتشكو من عدم وجود رؤى موحّدة لا في الاقتصاد ولا في السّياسية الخارجية ولاغيرها ويكمن السّؤال: أين هو الخطر من أصحاب الشأن وصنّاع السّياسة؟ هل هم يتلمّسون المشكلة؟ من المعروف أنّ تشخيص المرض هو نصف العلاج فلماذا لا نتعالج إذاً؟ هناك مشكلةٌ أعمق وهي مشكلةٌ بنيوية. نحن غير قادرين في ظلّ هذه البنيويّة على التّوصل إلى علاج، وهنا نعود ونسأل: لماذا نحن غير قادرين على ذلك؟ لأنّ العمليّة السّياسية تُعاني، مثلما تفضّل الأخ حسين

درويش العادلي، من مرضٍ أساسيٍّ منذ تأسيسها وهذا المرض استفحل. لو تنبّهنا إلى المرض منذ البداية لاستطعنا معالجته لكنّه تحوّل اليوم إلى تورّم نظام المحاصصة القائم بهذا الشكل بكلّ تفاصيله ويمنع التّوصل إلى رؤى مشتركة.

إنّ الأخوة الموجودين يعرفون أنّنا لا نستطيع معالجة بناء الدّولة بسبب مقاومةٍ للقوانين العديدة التي ذُكرت لأنّها تتقاطع مع المصالح. حتّى الآن، نحن لم ندخل في التّفاصيل لأنّ لدينا نظاماً معيّناً مُنتِجاً للأزمات. فعلى الصّعيد السّياسي، يتجلّى هذا النّظام في مشاكل قانون النّفط والغاز والقوانين الأخرى كما أنّه يظهر على مستوى معاناة النّاس وهذا أخطر من الأزمة التي تنعكس على تماسك النّسيج المجتمعي وعلى بقاء الدّولة العراقية.

من هنا يُطرح السّؤال التّالي: أين المخرج لذلك؟ إذا كان الحديث عن رؤية، فلا بدّ أن تكون واقعية. علينا أن نتّفق على أنّ العملية السّياسية اليوم تُعاني من مرضٍ أو خلل، فالجوهر تتخلّله مشكلةٌ وعلينا البحث عن كيفيّة معالجتها، لذلك نطرح الإشكالية التّالية: كيف نعالجها؟ لا بُدّ أن تُعالجها كل القوى ذات المصلحة في العملية السّياسية فتجلس وتلتقي وترى إن كانت مُتّفقةً على التّشخيص، وإن اتفقت، فما هو المخرج وما هي الخطوات وإمكانيات الاتفاق على عناصر من الرّؤية المشتركة؟ لا أطمح إلى الاتفاق على الرّؤية المشتركة، ولكن ثمّة عناصر لعراقٍ موحّدٍ يجب الاتّفاق عليها. كيف يكون ديمقراطياً فيدرالياً؟ ماذا يعني فيدرالي؟ ماذا يعني لا مركزي؟ أين حدود المركزية واللامركزية؟ في المطاف الأخير، أريد أن أشير إلى كل المشاكل التي ذكرتها واتّضح مع كل النّقاط التي ذكرها الدّكتور وأُشيّد بروحيته. إنّ الكثير من أحزابنا قائمةٌ على أُسسٍ طائفية، فهل يمكن لحزبٍ قائمٍ على أساسٍ مذهبيٍّ أن يخرج من هذا الوضع إلى الوضع الوطني؟ نتمنى ذلك وهذا تحدٍ كبير لنا وللنّخب السّياسية. أمّا الحل فيكمن في الدّولة المدنية وطبيعتها والبُعد

الوطني الدّيمقراطي وفي العراق الموحّد الديمقراطي والفدرالي واللّامركزي. لدينا أسئلةٌ كبرى وينبغي علينا أن نجلس سوياً ونبحث في الجذور ومن خلالها نبحث أيضاً في التّفاصيل، شكراً.

❖ **الدّكتور وائل عبد اللطيف: السّلطتان التّشريعية والتّنفيذية متمرّدتان على الدّستور**

شكراً جزيلاً، أولاً، أتوجّه بالتّحيّة إلى سماحة السّيد محمد بحر العلوم الذي أذكره هذا اليوم أثناء حديث الدّكتور عبد الكريم باعتباره كان رئيساً دورياً لمجلس الحكم الذي اتّخذ قراراً بحلّ مجلس الحكم وتسليم السّلطة سلمياً إلى الحكومة المؤقتة. ثانياً، كنت أتمنّى من الدّكتور عبد الكريم أن يتحدّث عن تأثير المحيط العربي الإقليمي وعن الوضع في العراق بشكلٍ مفصّل. حقيقةً، إنّنا لا نشهد ثورات ربيعٍ عربيٍّ وإنما نشهد جرائم تُرتَكب يومياً بشكلٍ مرعبٍ في كل دول العالم. ما هي تداعيات هذا القتل وهذه الطّائفية البغيضة وهذا الوضع المرعب علينا؟ هل هناك قوى داخليةٌ متأثّرة به وهل من الممكن أن ينتقل إلى هذا البلد؟

ثالثاً، تحدّث المحاضر عن بعض القوانين. عندما تُشرّع القوانين، لا تستطيع جهةٌ أن توقِفها، وواجب السلطة التنفيذية هو تنفيذها، وإذا لم تُرِد السّلطة التّنفيذية تنفيذ القوانين تُعَدّ متمرّدةً على الدّستور. نتمنى أن يكون هناك تفعيلٌ للقوانين من خلال تشكيل هيئة مجلس الخدمة الاتحادية المؤلّفة من ثمانية أو سبعة دون مُحاصصته، فليأتوا بأناسٍ خبراء في الإدارة وفي قانون الملاك وقانون الخدمة المدنية لأنّ هذا الموضوع يتعلّق بالوظيفة العامّة وليس من الضّرورة أن تتدخّل به الأحزاب أو على الأقل أن يتم اختيار الخبراء الذين عملوا منذ سنواتٍ طويلةٍ في مجال قانون الخدمة المدنية وقانون التّقاعد وقانون الملاك وهم أدرى بمفهوم إدارة الوظيفة العامّة لهذه القوانين. كما وأنّه عندما يمتنع مجلس النواب أو يتأخر أو يتراخى عن تشريع قوانين مهمّةٍ مكمّلةٍ

للوضع الدّيمقراطي، فهو يُعدّ أيضاً مُتمرّداً على الدّستور. إذاً، فإنّ السّلطتَيْن التّشريعية والتّنفيذية تمرّدتا على الدّستور فإلى أين نلجأ من النّاحية الفعلية؟

النّقطة الرّابعة التي أحب أن أذكرها دائماً هي أنّني أسمع من الإعلام كثيراً أنّ الدّستور كُتِب في أربعة أشهر. لقد كُتِب الدّستور في ثلاث سنواتٍ، حيث شكّل مجلس الحكم لجنةً من خمسةٍ وعشرين شخصاً وشُكّلت لجنةٌ برئاسة الدّكتور عدنان الباججي ووُضعت مبادئ ونَضُجت الكثير من الأفكار. وبعد ذلك، صارَ قانون إدارة الدّولة للمرحلة الانتقالية ووقّع عليه أعضاء مجلس الحكم في 8 آذار 2004 باعتراض خمسةٍ من أعضاء المجلس. شكّل هذا القانون القاعدة الأساسية لدستور العراق عام 2005، لكن من باب الفقه الدّستوري لا يجوز الحديث عن اختلافنا على الدّستور. نعم، لقد اختلفنا قبل أن نكتبه، لكن بعد أن كتبناه وتحوّل الدّستور إلى الشعب الذي استفتى عليه بأكثر من 11 مليون صوت، لا يستطيع أحدٌ أن يقول إنّنا مختلفون على الدّستور لأنه أصبح وثيقة الشعب وهذا هو العقد الاجتماعي بما فيه.

لم يستطِع العراق طيلة المدّة الماضية مناقشة ومواكبة وشرح وسماع مبادئ دستوريةٍ كما سمعها في المدّة الحالية منذ عام 2005 حتّى الآن ولا يجوز القول إنّنا نختلف على الدّستور. إنّ الدّستور واجب التّنفيذ وواجب الطّاعة من قِبَل كل القوى السّياسية والأفراد. إن كُنتم تريدون تعديله فاذهبوا لتعديله وإن كُنتم تريدون إلغائه بأسلوب الثّورة فاذهبوا لإلغائه، لكن طالما أنّ الدّستور نافذٌ فلا يجوز الكلام عن مسألة اختلافنا عليه لأنّ الشعب قد صوّت عليه. الرّجاء أن يكون الكلام دقيقاً في هذه المسألة.

خامساً: حقيقةً لا نعرف إن كانت حكومتنا ذاهبةً إلى المركزية أو اللّامركزية وإن كان العراق كونفيدرالياً أم فيدرالياً أم لا مركزياً. إنّ الحكومة لا تعطينا وجهة نظرٍ بما تريد. إن ألغوا ثلاث وزارات، يذهبون ليطعنوا بالمحكمة الاتحادية ويقولون إنّ هذا لا يجوز في حين أنّنا عندما نقرأ المادة

110 من الدّستور بدقّةٍ لا تجد وزارة بلدياتٍ أو إسكانٍ أو عملٍ وشؤونٍ اجتماعيةٍ أو نقلٍ ولا بدّ لهذه البلديات جميعها أن تنقل صلاحيتها إلى المحافظات. هذا هو النّظام اللّامركزي الذي أردناه. لا تريدوننا أن نذهب إلى الفيدرالية. إنّ من يتحدّث عن الفيدرالية هو إمّا انفصاليٌّ أو تقسيميٌّ أو عميل، حيث أنّ الكويتيين سيأخذون البصرة والسّعودية ستأخذ الأنبار أو غيرها وستذهب نينوى إلى تركيا، فالاتّهام جاهز. إن لم نذهب بهذا الاتّجاه، هل يبقى العراق بإقليمٍ واحد؟ وهل يجوز بناء الدّولة بإقليمٍ واحد؟ لا يوجد مثل هذا البناء في كلّ دول العالم. إنّ الفدرالية تعني التّساوي في الحقوق والواجبات ولا يجوز أن يكون لإقليم كردستان مركزاً قانونياً يختلف عن المراكز القانونية في المحافظات الأخرى. إذا ما رغبت أيّ محافظة بالانتقال من هذا الوضع إلى وضع الإقليم فلا يجب أن تكون الحكومة عائقاً أمام هذا الموضوع.

سادساً: أعتقد أنّ من يقرأ المادّة 72 من مشروع إقليم كردستان يتوصّل إلى قناعةٍ تامةٍ بأنّ مشاكل العراق النّفطية مع الإقليم غير قابلةٍ للحلّ في حين يدعونا الأخ الدّكتور عبد الكريم السّامرائي إلى التّوحد والتّوافق. إنّ المشكلة ليست في الشعب وإنّما هي في القوى السّياسية الكبيرة المتمسّكة بالأمور قبل المعارضة وبعد المعارضة وهي من ترى وترسم الآن سياسية الدّولة العراقية من النّاحية الفعلية. فنتمنى من الإخوة السّياسيين أن يجلسوا ويقدّروا وضع البلد. وماذا عن هذا الخطاب الطّائفي البغيض الذي نسمعه كل يوم؟ وكأنّ حرباً أهليةً ستبدأ بين اليوم والآخر، فالقنوات الشيعية تقول "هؤلاء الأمويون الجدد" والقنوات السّنية تقول "هؤلاء الصّفويون الجدد". كيف لنا أن نلتقي في منطقةٍ ونتقاتل كي نحلّ المسألة. أعتقد أنّ الوضع تجاوز حدوداً كثيرة جداً وعلى النّاس العُقلاء والحكماء المعتدلين في هذا البلد أن يكون خطابهم واضحاً وقوياً وصريحاً كما أنّ هذا المفهوم الخاطئ وهذه الخطابات النّارية التي تشعل الشعب يومياً باتّجاهاتٍ خطيرة جداً غير موجودةٍ في الإسلام، شكراً جزيلاً.

❖ **الأستاذ فاروق عبد القادر: نحتاج إلى ثورة حقيقية في اختيار النّواب**

بسم الله الرّحمن الرّحيم، شكراً جزيلاً لسماحة السّيد بحر العلوم على هذه الضّيافة وشكراً للإخوة الذين تكلّموا. حقيقةً، نلخّص المشهد العراقي اليوم بجملةٍ واحدةٍ هي "فقدان العدالة وهيمنة الكتل الكبيرة بمحاصصاتها الطّائفية لكل المكوّنات على كل شيءٍ في المجلس التّشريعي والمجلس التّنفيذي". إنّ معظم القوانين التي صدرت عالجت فقط موضوع المميّزات للنّواب وللوزراء وتركت الموظفين وباقي أبناء الشعب وما من أحدٍ يطالب بحقوقهم. إنّ البطالة متفشيّةٌ في عموم العراق ولا تفرّق بين سنيٍّ وشيعيٍّ وكرديٍّ وهي منتشرةٌ في كل المحافظات. لا يمكن للعدالة المفقودة أن تعيد العراق إلى موقعه الصّحيح وتصحّح الأوضاع وأنا اخشى أنّ ما نراه الآن في أقطارٍ أخرى من ظهور حركةٍ للشباب سيؤدّي إلى بناء الحركة السّياسية من جديدٍ على أُسسٍ وطنيةٍ عابرةٍ لكلّ المكوّنات ولكلّ الطّوائف والمذهبيات. هذا هو الواقع، لا يمكن أن يكون هناك حلٌ في الأفق كما تفضّل الإخوان في حين أنّ هناك من ينادي إلى عودة الأمويين والصفويين فيبقى الشعب العراقي متفرجاً على ما يدور ولا يعلم من الذي ينقذه من هذا الوضع.

يجول في خاطري سؤالٌ لم يسأله أحد، وهو موجّهٌ للأستاذ عبد الكريم كي يوضّح الصّورة. هنالك الكثير من المحافظات المنتفضة التي تطالب منذ أكثر من 180-190 يوماً بحقوقها، وكنت قد قدّمت استقالتك قبل هذه المدّة ورجعت قبل أسبوعٍ إلى الحكومة. سؤالي هو: هل هناك فكرةٌ أو تصوّرٌ جديدٌ بالاتفاق مع الحكومة ومع الوزراء الآخرين من أجل معالجة كل هذه الأمور وفضّ هذه الاعتصامات وإعطاء كل ذي حقٍ حقّه ورفع الظّلم الذي لحق بالكثير من هؤلاء، وعلى الأقل تحقيق المطالب العادلة التي تتماشى مع الدّستور ولا تتعارض معه؟ نطرح هذا السّؤال حتى تطمئن قلوبنا جميعاً ويطّلع الآخرون

القسم الثالث
التعقيبات

أشار الدّكتور السّامرائي في معرض تعقيبه على السّادة إلى أنّ ما ذُكر من المداخلات بمعظمه أثراها بتوصيفٍ ومقترحاتٍ وآلياتٍ للحلول والكثير منها ربما لا يحتاج إلى التّعليق لكنني سأشير إلى العديد من هذه المُداخلات كرؤوس نقاط.

◄ القضاء العراقي عريقٌ على الرّغم من بعض الإشكاليات

تكلّم الأستاذ القاضي عبد الحسين عن قانون مجلس الخدمة الاتحادية وأعتقد أنّ هذا القانون مهمٌ وينبغي أن يُنَفّذ ويُسّرّع في تشكيل المجلس. وبالنّسبة إلى موضوع المحكمة الاتحادية والخلاف حول ما تقرّره، أتصوّر أنّني أشرت إلى أنّه للخروج من هذا الخلاف يجب تشكيل المحكمة الاتحادية واتفاق الجميع أنّ لها صلاحية تفسير الموضوع. كما وأتضامن مع الأستاذ حول ما ذكره من شهداء القضاء العراقي وكنت قد أشرت إلى أنّ القضاء العراقي قضاءٌ عريقٌ على الرّغم من وجود بعض الإشكالات التي ذكرها في حديثه، فأنا أوافق الرأي. قال تشرشل مرّةً بعد أن خاضت دولةٌ كبيرةٌ الحرب العالمية الأولى أو الثانية أنّه إذا كان القضاء والتربية جيدَيْن في البلد، يمكن إعادة بناء الدّولة من جديد.

◄ الدّول تتصارع على العراق

اعترض الأستاذ حسين طبعاً على أسلوب الحديث ولكنّه أثنى على كل ما ذكرته في حديثي وذكر ثلاثة مشاكل. أولاً، رؤيةٌ للمشروع، كنت قد ذكرت أنّه لا بدّ لنا أن نتّفق ككتلٍ سياسيةٍ على رؤيتنا لشكل العراق. ثانياً، النّخب التّأسيسية، وأنا أتّفق معه. هناك فعلاً استقطابٌ هائلٌ وكبير جداً، لذلك ذكرت

المحور الأساسي لإنقاذ العراق من المشاكل وهو أن نشكّل تحالفاتٍ سياسيةً عابرةً للقومية وكنت قد أشرت إلى رزمةٍ من القوانين التي اعتقدت أنها إن شُرّعَت، سوف نتجاوز هذه المرحلة، وجزاه الله خيراً فقد أكّد كل ما ذهبت وأشرت إليه.

ثالثاً، الطّائفية السّياسية التي أشار إليها أستاذ حسين، أتّفق معه، لكن كيف نستطيع تجاوزها اليوم؟ هناك ضغطٌ إقليميٌّ هائلٌ موجود، واليوم بدأت هذه القضايا تطال الشريحة الشبابية، ما يُحمّلنا مسؤوليةً كبيرةً علينا تجاوزها ويجب أن ننأى بأنفسنا من هذا المحور الخطير. اليوم تتصارع الدّول كلّها لكن بإذن الله سننقذ العراق من هذه الفتنة.

◄ فَشلَ الإسلاميين في السلطة

ذكرت السّت بتول موضوع الإسلام السّياسي وأشارت إلى أنّ حزب الدّعوة والحزب الإسلامي هما من فكر الإخوان وأنا أذكر بشكلٍ عامٍّ أنّ الأحزاب المعارضة التي كانت قبل عام 2003 وكان لديها مشروعٌ إسلاميٌّ تنضجه بعد أن تستلم الحكم قد نجحت في أن تتّفق ليس فقط على شكل المشروع أو على المبادئ التي تعوّدت عليها وتعلّمتها، وهذا ما نجحت فيه عندما كانت معارضة. في المُقابل، فقد فشلت هذه الأحزاب عندما استملت السّلطة، وأنا واحدٌ من الأشخاص المعنيين بهذا الكلام. حتّى اليوم، أصبح يقول العديد من النّاس إنّ الإسلاميون لا يستطيعون أن يستلموا سلطةً وفشلوا ذاكرين الشواهد.

ذهبنا أنا والأخ هادي العامري إلى فينا قبل حوالي ثلاث سنواتٍ وتكلّمنا عن ضرر النّظام السّابق وذكرت له بعض ظروف السّجن التي تعرّضت لها وكيف كنّا نلتقي مع بعض الإخوان وننشد بعض الأناشيد سوياً فأنشد لي كثيراً من الأناشيد أردّدها نفسها. قلت له "يا أخي، كان يُقال هذا الكلام

عندما كنّا في السّجون. تعال إذاً لنحوّل هذه الأناشيد إلى الوقت الذي أصبحنا فيه في السّلطة، فماذا سيقول النّاس عنّا؟"

أوافقك الرّأي ست بتول، ثمة فشلٌ في التّطبيق. ربّما لن يصلح وضعنا العراقي إلّا عندما نجري عليه تعديلاتٍ وتهذيباتٍ بما ينسجم مع التّنوع العراقي، لكن في تقديري أنّ الإسلام قادرٌ على أن يحكم في كل وقت. هو شرع الله الذي أنزله لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه تنزيلٌ من حكيمٍ حميد. لكن أين العلّة؟ تكمن العلّة في التّطبيق، فنحن لم نطبّقه بشكلٍ عادل. لماذا كان يحكم الإسلام قروناً طويلة؟ أما كان النّاس يعيشون في أمانٍ وفي حريةٍ تماماً كاليهودي والمسيحي؟ لكنّنا نحن فشلنا في تطبيقه.

◄ المحاصصة اساس ثنائية الفساد والإرهاب

بالنّسبة إلى ثنائية الفساد والإرهاب، نعم توجد ثنائية، والخروج منها يكون بالسّلطات الرّقابية التي أشرت إليها وقضية المحاصصة هي سببٌ أساسيٌّ إضافةً إلى الوزارات التي بقيت محافظةً على إدارتها ومرشحيها غير السّياسيين مثل وزارة العلوم والتّكنولوجيا التي استلمتها من أستاذ رائد. حقيقةً، كانت وزارةً راقيةً وبقيت هيكليتها بالصّورة نفسها ولم يتغير منها شيء، لا مديرٌ عامٌ ولا وكيلٌ ولا حتّى مستشار. لست أدافع عن وزارتي، ولكن هذا واقع الحال والكل يشهد بذلك.

◄ تحالفاتنا استهدفت شرائح معينة

أراد منّي أستاذ قيس العامري أن أذكر موضوع التّوافق والعراقية ومتّحدون. إنّ المحاضرة لا تتناول هذا الجانب، ولكن إذا أردت أن أتحدّث عن الموضوع فخلاصةً أقول إنّ هذه التّشكيلات عبارةٌ عن تحالفاتٍ تتألّف من كيانات. كان التّوافق يتألّف من أربعة كياناتٍ والعراقية تتألف ربّما من ستة أو

سبعة كيانات، أمّا متّحدون، فتتألف من ستّة أو سبعة كيانات، وقد أُعيد تشكيلها وبنائها على أحوالٍ مرحلية. اليوم، أدخلنا متّحدون في انتخابات مجالس محافظات وليس في الانتخابات العامّة لذلك لم ندخل في كل المحافظات واستهدفنا شرائح محدّدة. مثلاً، أنا موجودٌ في صلاح الدّين والأنبار، أمّا، وعلى سبيل المثال، في الموصل وبغداد وبابل فأستهدف شرائح معيّنةً ومن ثمّ حسب طبيعة استهدافي أشكّل هذا التّحالف. أتصوّر أننا نتّفق كلّنا اليوم على الانتخابات خصوصاً في مجالس المحافظات فهي ليست انتخابات تنافس برامج وإنّما تنافس كياناتٍ سياسيةٍ ومرشحين، لذلك كانت طبيعة المرشح العامل الأساس في فوز القوائم. أعتقد أنّ 90 في المئة من سبب الفوز سيكون المرشح نفسه.

◄ ضرورة التركيز على المشاكل الاساسية

أعتذر لكنّني لم أستطِع تغطية كل ما طلبه مني النّائب عبد الحسين الياسري. لقد ذكرت مواضيع كثيرةً ومنها المحاصصة والرّكائز بين السّلطتين والبنية القانونية والقوى الأمنية. إنّ هذه القضايا أساسيةٌ بأكملها وينبغي التّركيز عليها، وكنت قد أشرت في الحديث إلى جانبٍ مهمٍ هو المحور الأمني وكذلك القانوني والتّشريعي وتنسيق العمل بين السّلطات وهذه كلّها محاور أساسيةٌ تساعدنا.

إخواني، إذا أردنا أن نصِف المشاكل الموجودة في الواقع الحالي، سنراها هائلةً وكبيرةً جداً، وقد ذكر الأخ رائد أو غيره من الإخوة كالدّكتور برهم صالح في الملتقى السّابق أنّها دوّامةٌ من المشاكل. نحن نحتاج اليوم إلى التّركيز في هذه المجالس على القضايا الأساسية، ولربما نقترح لها بعض الحلول، لكن إن ركّزنا فقط على كل المشاكل فلن نستطيع إحصاءها ولا حلّها. فلنركّز على الأمور التي نستطيع تسويتها والتي كُنت قد حدّدتها في هذه المحاور وأنا آمل بإذن الله أن أُوفّق في كيفيّة تطبيق القوانين والدّستور.

مشاكلنا في التطبيق وليس في القوانين

ذكر الدّكتور وائل مجموعةً من المسائل، لكن ما هي المشكلة؟ هل المشكلة في القوانين والدّستور؟ إنّ الدّستور مختلفٌ عليه وإن لم نتفق على بعض المسائل فعلينا تعديلها. إنّ الدّستور ملزم، لكننا نختلف على الكثير من مفرداتِه والدّليل أنّ أغلب النّخب السّياسية ذكرت أنّ علينا تعديل الكثير من هذه المفردات. وأنا لم أقُل أنّه كُتِب بأربعة أشهرٍ لكن هذا هو الشائع. تكمن المشكلة في تطبيق القوانين والدّستور، وثمة انتقائيةٌ في التّطبيق. مثالٌ على ذلك: موضوع المساءلة والعدالة والصّيغة الأولية، لن نلغي أو نعدّل قانون المساءلة والعدالة، بل تعالوا نطبّقه بشكلٍ صحيح. إنّ الاستثناءات التي تحصل لبعض الأشخاص، والانتقائية، إضافةً إلى عدم التّطبيق العادل للقانون، هي أساس المُشكلة، وإلّا نحن نرى دراساتٍ ولجاناً تبحث في القوانين عندما تصدر من مجلس النواب. صحيحٌ أنّ بعض الإرادات السّياسية تتدخّل، لكن دائماً ما تخرج القوانين بشكلٍ مقبولٍ ومعتدلٍ وإذا كان عليه فيتو يرجع. نحن نأمل أن يتم طرح هذا الفلتر، لكن مع ذلك، تبقى المشكلة في التّطبيق وليست في القوانين.

تساءل الدّكتور ماجد: لماذا لا نركّز على مسائل الاتفاق؟ وذكر أيضاً قانون الإدارة المالية وسبب عدم تطبيق قانون مجلس الخدمة. هناك مسائل كثيرةٌ شرّعت لها قوانين ولكنها لم تُشكّل.

نظام القائمة المغلقة عودة للوراء ونحتاج الى نظام انتخابي عادل

ذكر الدّكتور علي الدّباغ أيضاً التّوصيف نفسه وهو مشكلة معادلة الحكم وأشار إلى موضوع القانون الانتخابي الذي تنوي الكُتل وضعه. إنّ نظام القائمة المغلقة يعني الرّجوع إلى الوراء ولن نوافق عليه لأنّه خطيرٌ وغير صحيحٍ أبداً. في المقابل، سنحاول اقتراح وضعِ شرط الحصول على شهادة البكالوريا في

التّرشيح كحدٍ أدنى، لكن يجب أن يُدرس نظام توزيع الأصوات بشكلٍ صحيح. لقد حرم النّظام السّابق كياناتٍ كبيرةً حصلت على أصواتٍ بمئات الآلاف بمجموع العراق من الوصول إلى مجلس النّواب ومن ضمنهم الحزب الشيوعي العراقي الذي حصل على 70 ألف صوتٍ لكنّه لم يحصل على تمثيل كرسيٍّ واحدٍ وهذه مشكلة. لذلك، علينا الخروج بقانونٍ معتدلٍ وعادل، وقد ذكر أحد الإخوان مشكلة العدالة.

◄ لابدّ لنا من حماية انفسنا من التّدخل الخارجي

ذكر الشيخ الخطيب العديد من الملاحظات التي تقرّ بوجوب أن نحمي أنفسنا من التّدخل الخارجي ومن نهوض الإسلاميين كمصلحين. أعتقد أنّه ينبغي الوقوف والتّركيز على هذه المسائل وأن نكون فعلاً مصلحين وقادرين على النهوض ببلدنا بشكلٍ ينسجم مع إسلامنا وديننا ومعنا بوصفنا عراقيين.

◄ الشعب هو المسؤول عن إعادة انتخاب القادة

ذكر الدّكتور حسين علّاوي مشكلة القيادة، فمن هو الرّقم واحد يبقى الرّقم واحد وهذا صحيح،وأتّفق معه في هذه المشكلة، لكن هؤلاء يُعاد انتخابهم. لماذا ينتخبهم الشعب؟ لقد انتخبوهم في الدّورة السّابقة وفي هذه الدّورة وسوف ينتخبونهم في الدورة القادمة أيضاً.

◄ دعونا نبني دولة المواطنة لا دولة المكوّنات

ذكر الدّكتور رائد أنه لا توجد أزمة. هذا غير صحيح، فلدينا الكثير من الأزمات، لكنّ السّؤال هو: هل نحن قادرون على بناء دولة المواطنة وليس دولة المكونات؟ إنّ دولة المواطنة يتساوى فيها الجميع أمام القانون والدّستور والسّلطات وللجميع فيها نفس الحقوق والواجبات، هذا إن استطعنا فعلاً أن نعمل لتحقيق هذا الهدف تحت عنوان "بناء دولة المواطنة وليس دولة

المكونات". أعتقد أنّه عنوانٌ بارز، وليكن هو نتيجة محاضرتنا اليوم، إذا سمح لي الدّكتور إبراهيم، فدعونا نبني دولة المواطنة لا دولة المكونات. من الضروري توليد رؤيةٍ مشتركةٍ وإلّا سنبقى غير قادرين على إيجاد الحلّ.

◄ تأثير الدّور الإقليمي حسّاسٌ وخطير

أشار الدّكتور وائل عبد اللّطيف إلى نقاطٍ مهمّةٍ للغاية كتأثير الوضع الإقليمي، وهذا الأمر يحتاج باعتقادي إلى محاضرةٍ كاملة، وأقترح أن تكون محاضرة الملتقى في الشهر القادم للحديث عن تأثير الدّور الإقليمي على العراق وكيف يستطيع العراقيون اليوم أن يتجرّدوا من تأثير المحاور الإقليمية الموجودة. لهذا الموضوع الكثير من التّفاصيل الحسّاسة لكنّه خطيرٌ جداً. لذلك، علينا أن نستبق الزمن لأنّ المستقبل غير واضحٍ كما وتشتّد الأزمة يوماً بعد يومٍ ونخشى أن يتأثّر العراق بصورةٍ من الصّور بسبب ما يجري. آمل أن يكون الجميع متنبّهاً لهذه المخاطر وأن يدركوها ويعملوا بشكلٍ كبير على تجاوزها.

◄ العراق بلد الأقاليم وليس الإقليم الواحد

إنّ القوانين التي شُرّعت ملزمة كما أنّ الدّستور مُلزِمٌ أيضاً، وينبغي أن يُنفّذ. لكنّ المسألة مسألة تعديلاتٍ وقد أشرت إلى أنّ المشكلة في التّنفيذ والانتقائية وليست في الدّستور والقانون والنّظام المركزي الفدرالي. هناك فعلاً ضبابيةٌ في نظام الحكم في العراق وقد ذكرت حلاً للخروج من الأزمة لم يعلّق عليه أحدٌ بصراحةٍ وهو موضوع إقليم المحافظات. هل العراق بلد الإقليم الواحد؟ لا. إنّه بلد الأقاليم بحسب نصوص الدّستور التي تنصّ على أنّ العراق بلدٌ لا مركزيٌّ فدرالي.

◄ القنوات الفضائية لا تتقي الله في شعبنا

أؤيّد ضرورة وجود خطابٍ عادلٍ ومعتدل، وكُنت قد ذكرت أنّ هناك فوضى إعلامية، وفعلاً إنّ القنوات الفضائية لا تتّقي الله في شعبنا بصراحة.

◄ في ما يتعلّق بعودتي إلى الحكومة أقول: ليس في السّياسة أبوابٌ مغلقة

طرح الأستاذ فاروق العديد من الأسئلة والملاحظات منها فقدان العدالة، إضافةً إلى سؤالٍ مهمٍ متعلّقٍ بمسألة العودة إلى الحكومة، بالطّبع إنّ السّؤال موجّه إليّ. نعم، لقد قدّمت استقالتي بعد سلسلةٍ من الأحداث وعلّقت عملي لمدّةٍ طويلةٍ ولم أقدّم استقالتي إلّا مؤخراً بناءاً على ما حصل في الحويجة وكما تعرفون، فلا توجد في السّياسة أبوابٌ مغلقة 100 في المئة، ودائماً ما نجد منافذ وأبواب مفتوحةً بناءً على المصلحة. وعلى الرّغم من أنّ وزارتي صغيرة، لكن كان لموقعي كعضوٍ في مجلس الوزراء دورٌ مهم. لذلك، وبعد مشاوراتٍ عديدةٍ ونتيجة قرب وصول قانون العفو العام وبعض القوانين إلى مراحل جيدة، اعتقدت بوجود فرصٍ للتّأثير خلال وجودي في مجلس الوزراء. أنا لم "أزعل على الحكومة"، بل على بعض التّصرفات التي لم تكُن لدينا فرصٌ لتجاوزها لكن باعتقادي أنّها موجودة الآن، والحمد لله دورنا ومداخلاتنا في مجلس الوزراء بنّاءةٌ وإيجابية، والدّكتور صفاء الدّين شاهدٌ على ما أقول.

◄ دوائر المفتّش العام إحدى أبواب الفساد

تمّ التّركيز على موضوع الفساد في العديد من المداخلات. إنّ الفساد موجودٌ فعلاً فمن هم المفسدون الحقيقيون؟ هل هم الموظفون الذين يأخذون أشياء بسيطة؟ وهؤلاء تقبع خلفهم النّزاهة والرّقابة الدّاخلية وديوان الرقّابة المالية، أيّ أنّ هناك العديد من الأجهزة التي تتابعهم. إنّ دوائر المفتش العام

في الوزارات هي إحدى أبواب الفساد وهذا هو واقع الحال وأنا أقول هذا الكلام من واقع التّجربة وليس من واقع المعلومات أو التّحليلات. جزاكم الله خيراً والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.